

## دور المعارضة السياسية في عهد حزب العدالة والتنمية التركي

د.موفق عادل عمر

قسم النظم السياسية والسياسة العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، اربيل، اقليم كوردستان، العراق

[muwafaq.omar@su.edu.krd](mailto:muwafaq.omar@su.edu.krd)

### المخلص

المعارضة السياسية في تركيا منذ تاسيس الجمهورية التركية تواجه ازمة حقيقية بحيث لم تستطع تحقيق اهدافها و اداء وظائفها بالشكل المطلوب و ذلك بسبب التوجه الثقافي و التاريخي الراسخ بين افراد المجتمع التركي التي هي عبارة عن عدم انتقاد السلطة و الحكومة. منذ عام 2002 ومع وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة، لم توفق المعارضة السياسية في تغيير الحزب الحاكم لمدة حوالي عشرين سنة برغم لجوئها الى اتخاذ وسائل ضغط عديدة مثل تنظيم تظاهرات سلمية و انتقاد سياسات الحكومة في البرلمان و استغلال سوء الاوضاع الاقتصادية و المالية و انتقاد وجود اللاجئين السوريين و الافغان في تركيا. لكن مع تغيير النظام السياسي للبلاد و البدء بتطبيق النظام الرئاسي الجديد منذ عام 2018، ظهر تغيير واضح على الية عمل احزاب المعارضة، حسب هذا النظام الجديد اقتضت الحاجة الى تشكيل ائتلافات انتخابية لاجل الوصول الى السلطة بسبب عدم قدرة الاحزاب السياسية من الحصول على نسب تضمن لهم الفوز في الانتخابات الرئاسية و البرلمانية. بالاضافة الى ذلك فقد استطاعت احزاب المعارضة تحقيق انتصارا مهما في الانتخابات المحلية التي جرت عام 2019 بحيث استطاع مرشحي احزاب المعارضة من الفوز برئاسة بلديات كبرى المدن مثل اسطنبول و انقره. هذه الخطوة شجعت القوى المعارضة للعمل على توحيد خطابهم و زيادة نسبة التنسيق بينهم و على ضوء هذه التطورات تم تشكيل المنضدة السادسة من قبل ستة احزاب معارضة. برغم كل هذه التطورات و الخطوات المهمة التي خطت من قبل احزاب المعارضة الا انه يجب ان تاخذ الامكانيات و الوسائل التي بيد حزب العدالة و التنمية و حليفه بالاضافة الى كاريزما شخصية رجب طيب اردوغان بنظر الاعتبار في الانتخابات القادمة.

### معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 2022/8/17

القبول: 2022/9/27

النشر: ربيع 2023

### الكلمات المفتاحية:

Political Opposition, Justice & Development Party, Republican People's Party, Opposition Parties P, Political System

Doi:

10.25212/lfu.qzj.8.2.39

### 1. المقدمة:

وجود الاحزاب المعارضة مع احزاب السلطة في اي نظام حكم مهم جدا للنهوض بالحياة السياسية وصنع القرارات السياسية السليمة. لهذا السبب اية دولة اذا خلت من الاحزاب المعارضة ستواجه مشاكل عديدة من اهمها اتخاذ قرارات خاطئة وخصوصا حول القضايا المصيرية.

بصورة عامة الانتقادات البنائة والتي توجهه المعارضة للاحزاب الحاكمة، تساعد الحكومة على اتخاذ خطوات صحيحة على المستويين المحلي والدولي. انطلاقا من هذه النقطة نستطيع القول ان احزاب

المعارضة مع الاحزاب الحاكمة هما مكملين لبعضهم البعض. ولكن في بعض الحالات بدل ان تساعد الاحزاب المعارضة في النهوض بالعملية السياسية وعرض النواقص والنقاط السلبية وتذكير الاحزاب الحاكمة بضرورة تنفيذ برامجها الانتخابية التي اعلنتها اثناء الحملات الانتخابية، تتحول الى عائق واضح امام العملية السياسية برمتها في الدولة التي توجد فيها.

تركيا غير مستثنى من هذا الامر، وان للمعارضة دور مهم وحيوي فيها. خصوصا في موضوع توجيه الحياة السياسية وتحديد الاطار العام لها. بعد وفاة رئيس الجمهورية التركي الاسبق توركت اوزال، نشأ فراغ واضح في تركيا بحيث ان بعد مرحلة اوزال وحتى عام 2002 جميع الحكومات التي شكّلت كانت حكومات ائتلاف ولم تستطع اي حزب من تشكيل الحكومة لوحده. وادت هذه المعضلة الى مواجهة الحياة السياسية التركية صعوبات ومشاكل كثيرة. ومن ثم شملت هذه المشكلة النواحي المالية والاقتصادية وبدأت ازمة اقتصادية خانقة تضرب البلاد. هذا الامر ادى الى استياء الناخب التركي من الاحزاب الموجودة انذاك وكرد فعل على تلك الازمات أنتخب حزب العدالة والتنمية من قبل الناخب واستطاع حزب العدالة والتنمية التركي من فرض سيطرتها على الحياة السياسية التركية وتشكيل الحكومات لوحدها منذ عام 2002 وحتى الان. اذ لم تستطع الاحزاب السياسية المعارضة في تركيا في هذه المرحلة من الفوز في الانتخابات العامة. و نقصد في دراستنا هذه بالمعارضة السياسية الاحزاب السياسية المعارضة التي بقت خارج السلطة.

من جهة اخرى اذا ما معنا النظر الى الدراسات السابقة التي جرت في هذا المجال في تركيا باللغة التركية، نرى ان هذه الدراسات لم توفق في سرد المشكلة الحقيقية لازمة المعارضة خلال عهد حزب العدالة والتنمية وذلك بسبب ان اغلب تلك الدراسات التي اجريت ضمن هذا الاطار كانت تُجرى من قبل جهات و اشخاص مقربة من السلطة اذ ان تلك الدراسات كانت معدومة تماما من الموضوعية او لم تشمل الاطار الزمني الذي نحن بصدد تغطيته ضمن دراستنا هذه ابتداء من عام 2002 و حتى الربع الثالث من عام 2022 بالإضافة الى تحديد الدراسة جغرافية تركيا من ناحية الاطار المكاني. لذا نعتقد بان دراستنا هذه تختلف عن الدراسات التي اجريت سابقا عن كونها ستاتي بوجهة نظر محايدة و دراسة موضوعية، بالإضافة الى اختلافها من ناحية الاطار الزمني.

#### اولا: سبب اختيار موضوع الدراسة:

بصورة عامة السبب الرئيسي لاجراء هذه الدراسة، هو محاولة تقييم دور المعارضة في تركيا لاجل الوصول الى السلطة عبر المحاولة للاجابة على الاسئلة التالية:

ما هي دور المعارضة التركية اثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية؟، هل هنالك فعلا ازمة معارضة في تركيا؟، لماذا لم تستطع الاحزاب المعارضة من الوصول الى السلطة منذ عام 2002؟، هل للايديولوجية والتوجه القومي دور في تحديد الحزب الحاكم في تركيا؟ ، ماذا يجب على احزاب المعارضة التركية فعلا لاجل الوصول الى السلطة؟

### ثانيا: اهمية الدراسة:

منذ عام 2002 لم تستطع الاحزاب السياسية المعارضة من الوصول الى السلطة بسبب وجود حزب العدالة و التنمية في السلطة، عدم قدرة المعارضة السياسية في تركيا من الحاق الهزيمة بحزب العدالة و التنمية يعتبر امرا مهما جدا للغاية لان استمرار حزب سياسي في الفوز بالانتخابات مدة عشرين سنة اشارة الى عدم وجود معارضة سياسية سليمة، بحيث لم يظهر حزب سياسي معارض يقود القوى المعارضة اما الحزب الحاكم الذي استطاع كسب الرأي العام الداخلي من خلال تحقيق انجازات مهمة و متعددة على الصعيد الداخلي، لذا هنا تكمن اهمية دراستنا في عرض اهم الاسباب التي ادت الى عدم وصول الاحزاب المعارضة الى السلطة و تحليل توجهات حزب العدالة و التنمية تجاه المعارضة السياسية.

### ثالثا: مشكلة الدراسة

في دراستنا هذه سنحاول تسليط الضوء على اسباب فشل المعارضة السياسية التركية من الوصول الى السلطة والاشارة الى العوامل التي تحدد الجهة الرابحة في الانتخابات. وان المشكلة الاساسية للدراسة تتكون من ان هنالك ازمة حقيقية للمعارضة التركية بحيث يجب عليها اصلاح نفسها واتخاذ بعض الخطوات الجريئة. وهكذا نستطيع القول ان مشكلة الدراسة تكمن بصورة اساسية في عدم قدرة المعارضة من التفوق على حزب العدالة و التنمية منذ عام 2002 بالرغم من الازمات التي تعرضت لها الحكومة وتحقيق المعارضة بعض النجاح في الانتخابات المحلية ومحاولتها بان يكون لها دور بارز لمواجهة الحزب الحاكم.

### رابعا: هدف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة هو ايضاح الدور السياسي للمعارضة السياسية في تركيا ومدى تأثيرها على الحياة السياسية، بالاضافة الى تحديد اهم الخطوات التي تتخذها المعارضة السياسية لاجل اثبات دورها و الوصول الى السلطة في عام (2002-2022). بالاضافة الى تحديد مواقف المعارضة من القضايا الاستراتيجية و عرض سيناريو مستقبلي لدور المعارضة في الحياة السياسية.

### خامسا: فرضية الدراسة

تكمن فرضية الدراسة من انه برغم المحاولات و الخطوات الجدية و المؤثرة في بعض الاحيان، لا يستطيع اي حزب سياسي معارض يساري من الوصول الى السلطة في تركيا مالم يتم تشكيل ائتلاف انتخابات قوي و العمل لبناء شخصية قيادية مؤثرة باستطاعتها مواجهة و منافسة رجب طيب اردوغان. اذ ان المعارضة استخدمت كافة الوسائل المتاحة ضد اداء الحكومة من اجل كسب الرأي العام الا انها لم تتمكن من الوصول الى السلطة بطرق سلمية و ديمقراطية. من جهة اخرى هنالك تدخل خارجي من خلال دعم بعض القوى المعارضة. و يثبت لنا هذا الامر ان الديمقراطية التركية منذ تاسيسها مفتوحة و مساعدة للتدخل الاجنبي.

### سادسا: منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج التحليلي في ضوء تحليل ازمة المعارضة السياسية في تركيا و تأثيرها على الحياة السياسية فيها، معتمدا على المنهج التحليل النظمي لدراسة النظام السياسي التركي. بالاضافة الى الاستعانة بالمنهج التاريخي لايجاد العلاقة بين الوثائق و الاحداث و الوصول الى تعميمات متعلقة بالموضوع و اشكالية الدراسة.

### سابعا: خطة الدراسة

قسمت الدراسة الى ثلاث اقسام عدا المقدمة و الخاتمة. في القسم الاول حاولنا تسليط الضوء على ابرز الاحزاب السياسية المعارضة في عهد حزب العدالة و التنمية، اما في القسم الثاني فقد اشرنا الى دور و موقف المعارضة في تركيا تجاه القضايا الاستراتيجية لان تلك الاحزاب انتقدوا السلطة عبر هذه القضايا و هذه القضايا تتألف من المسالة الكوردية، تعديل الدستور و تغيير النظام السياسي، استقلالية القضاء و السياسية الخارجية بالاضافة الى دورهم و مواقفهم تجاه التدخل العسكري في اقليم كوردستان-العراق. و في القسم الثالث عرضنا بصورة عامة اهم الخطوات التي اتخذتها المعارضة بهدف الوصول الى السلطة بعد تغيير النظام السياسي في تركيا.

## 2. الاحزاب السياسية المعارضة و المؤثرة بعد عام 2002

الحياة الحزبية السياسية التركية مرت بمراحل عديدة و مختلفة و كانت للمعارضة السياسية في بعض هذه المراحل دور سلمي بحيث ان مفهوم و مصطلح ممارسة حق المعارضة السياسية من قبل هذه الاحزاب لم يطبق بصورة ديمقراطية، صحيح ان الهدف الاساسي لاي حزب سياسي هو الوصول الى السلطة، ولكن يجب ان تنفذ هذه الخطوات ضمن الاطر الديمقراطية، من احد اهم اسباب حدوث انقلابين و المداخلات المستمرة من قبل المؤسسة العسكرية بهدف حماية العلمانية و الجمهورية هو عدم ظهور احزاب او اطراف سياسية معارضة تعمل وفق الاطر الديمقراطية في تركيا، لذا انه برغم مرور تركيا بمراحل ثلاثة من حيث تشكيل الحكومات الائتلافية ابتداء من المرحلة الاولى التي كانت بين الفترة (1961-1965) و المرحلة الثانية التي كانت بين الفترة (1974-1979) و المرحلة الثالثة و الاخيرة بين الاعوام (1992-2002)، و ظهور الاصوات و التوجهات المعارضة الا انه لم ينجح جميع هذه المحاولات من ترسيخ مفهوم و ثقافة المعارضة السياسية في عموم البلاد و عبر الاجيال المختلفة (Neziroğlu; Yılmaz, 2015, V-VII). و كانت النتيجة كان التاريخ يُعيد نفسه في عام 2002 و يُختار حزب العدالة و التنمية باغلبية ساحقة لتشكيل الحكومة بوحده من دون اللجوء الى تحالفات سياسية، و كأن نموذج الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس<sup>1</sup> الذي اعدم من قبل الانقلابيين قد ظهر من جديد، ولكن هذه المرة بدأت

<sup>1</sup> عدنان مندريس: اسمه الكامل هو (على عدنان ارتكين مندريس) ولد عام 1899 في ايدن، شغل منصب رئيس الوزراء في تركيا خلال فترة (1950-1960) و كان في نفس الوقت رئيس الحزب الديمقراطي الذي تأسس في عام 1946 و بعد اربع سنوات وصل الى السلطة و حاز على الاغلبية التي يسمح له بتشكيل الحكومة لوحده وفعلا شكّل الحكومة برئاسة عدنان مندريس عام 1950. اصبح مندريس رئيسا للوزراء لمدة عشرة اعوام (1950-1960)، و انجز خلال هذه الفترة مشاريع

بقيادة رجب طيب اردوغان، الذي اتخذ العديد من الخطوات المهمة و الجريئة منذ عام 2002 الى يومنا هذا. وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة أسس لبيئة مختلفة للأحزاب المعارضة و استطاع ان يبقى في السلطة الى يومنا هذا.

بعد الانتخابات المبكرة التي جرت في 3 تشرين الثاني لعام 2002، استطاع حزب العدالة و التنمية من الحصول على الاغلبية الساحقة بحيث تمكن من الحصول على 363 مقعدا من مجموع 550 مقعدا، وحصل حزب الشعب الجمهوري على 178 مقعدا، و استطاع المستقلون من الحصول على تسع مقاعد (YSK,2002). من خلال هذه النتيجة نرى انه منذ عام 1991 تكوّن معادلة جديدة في الحياة السياسية التركية، من الممكن وصفها بانها نقطة تحول مهمة بسبب حصول حزبين رئيسيين على غالبية المقاعد البرلمانية، عدا هذا الامر المهم، فانه ظهر ومن جديد حزب سياسي يستطيع تشكيل الحكومة من دون تشكيل التحالفات. وهكذا دخلت الحياة السياسية التركية مرحلة جديدة و مختلفة عن مراحلها السابقة، ضمن هذا السياق فان وجهة نظر الحكومة الجديدة تجاه المعارضة و سياسة حزب المعارضة تجاه الحكومة و الحزب الحاكم جرى عليه تغير واضح و بُني وفقا لمتطلبات المرحلة الجديدة هذه.

هنا سنحاول الاشارة الى ابرز الاحزاب السياسية المعارضة الرئيسية التي ظهرت بعد عام 2002 في المراحل السياسية المختلفة التي مرت بها الحياة السياسية التركية و سنعرض اهم المواضيع التي استخدمها و عارضها تلك الاحزاب. ولكون حزب الشعب الجمهوري اكبر احزاب المعارضة سنبداً به و سنحاول التركيز اكثر على هذا الحزب لانه يعتبر المحرك الاساسي للاطراف المعارضة و من ثم سنتطرق الى دور الاحزاب الاخرى.

## 1.2. حزب الشعب الجمهوري (Cumhuriyet Halk Partisi – CHP):

حزب الشعب الجمهوري منذ اعادة تاسيسه في عام 1992، اعلن نفسه وريثا لحزب الشعب الجمهوري الذي أُغلق بعد عام 1981. ولكن هذه المرة طرأت على الحزب تغييرات جذرية ومهمة، اذ انه قبل هذا التاريخ كان حزب الشعب الجمهوري يُركز على ثلاث محاور رئيسية، الاولى محاربة التطرف الديني، الثانية كانت عبارة عن مخاوف تقسيم البلد و الاخيرة كانت عبارة عن مخاوف تفشي الشيوعية، موضوع الشيوعية انتهت مع انهيار الاتحاد السوفيتي، اما المحوران الاخران فقد ركز عليهما في هذه المرحلة بصورة فرعية، اما التغيير الجذري فكان عبارة عن مخاوف القضاء على العلمانية، فاصبح بذلك حزبا يدافع عن النظام الموجود في تركيا في تلك المرحلة (Şen;Altın,2019,445). المحافظة على النظام الجمهوري العلماني ومبادئ مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك في تركيا كان الهدف الرئيسي الذي يعمل حزب الشعب الجمهوري على تحقيقه ضد برامج و سياسات حزب العدالة و التنمية (Över, 2011, 9).

عديدة ساعد تركيا للارتقاء في النواحي الاقتصادية و المالية و الاجتماعية. لكن بعد الانقلاب العسكري في تركيا سنة 1960، اعتقل و بعدها بتاريخ 17 ايلول من عام 1960 صُدّر عليه حكم الاعدام من قبل الانقلابيين.

دنيز بايكال (Deniz Baykal)<sup>2</sup> القيادي البارز في حزب الشعب الجمهوري، بعد تاسيس الحزب مجدداً اصبح اول رئيس لحزب الشعب الجمهوري في عام 1992 و بعد تغيرات عدة في منصب رئيس الحزب اصبح مجدداً رئيساً للحزب في عام 2000 واستمر في منصبه هذا حتى عام 2010. ولان حزب العدالة و التنمية قد وصل الى السلطة عام 2002، فاننا سوف نشير الى المواقف السياسية لحزب الشعب الجمهوري كأكبر الاحزاب السياسية المعارضة في ظل سلطة حزب العدالة و التنمية و بقيادة دنيز بايكال حتى عام 2010. عند دراستنا و تقييمنا لدور المعارضة السياسية في تركيا في فترة الكابينات الوزارية خلال الفترة (2002-2010) لحزب العدالة و التنمية، فاننا سوف نرى وجود بعض القضايا الهامة التي حاول حزب الشعب الجمهوري استغلاله و استخدامه كورقة ضغط ضد حزب العدالة و التنمية، العلمانية من اهم المواضيع الذي طرحه حزب الشعب الجمهوري خلال السنوات (2002-2010)، و رئيس حزب الشعب الجمهوري انذاك دنيز بايكال كان باستمرار يُشير الى اهمية و ضرورة الحفاظ على النظام العلماني في الدولة و كان ينتقد حزب العدالة و التنمية باستمرار بسبب هذا الموضوع. بحيث كا يوجه تهم اخلال مبادئ العلمانية الى اردوغان و حزبه. وكون رئيس حزب العدالة و التنمية و رفاقه اتوا من جذور اسلامية، تم استغلال هذا الامر من قبل حزب المعارضة انذاك لزرع الخوف و القلق لدى افراد المجتمع التركي، و اشاعت المعارضة بان هذه المجموعة يُشكلون خطراً على النظام العلماني و انهم يستغلون المسائل الدينية (الاسلامية) لكسب عواطف الشعب و لا يُميزون بين الامور الدينية و مسائل ادارة الدولة و ذلك برغم من ان حزب العدالة و التنمية و رئيسه و كبار مسؤوليه اعلنوا مرارا و تكرارا من توجههم و ماهية حزبهم على انها حزب ديمقراطي محافظ يحترم المبادئ العلمانية التي أُسست عليها الجمهورية التركية، مع ذلك استمر انتقاد حزب الشعب الجمهوري للحزب الحاكم في هذه الفترة، من خلال تجديد مخاوفه لاستثمار و استخدام القيم الدينية في كافة قطاعات الدولة مثل التعليم، القانون و ادارة الدولة و هكذا نرى ان الحزب المعارض قام بتوسيع لهجة انتقاداته لحزب العدالة و التنمية، متهماً اياه باستثمار الاسس و القيم الدينية في مختلف مجالات الدولة التركية (Akkir,2015,81).

حزب الشعب الجمهوري و رئيسه كانا على قناعة تامة ان حزب العدالة و التنمية يهدف بصورة غير معلنة و سرية و غير مباشرة الى محاربة القيم و المؤسسات الاساسية للنظام العلماني و الديمقراطي و الجمهوري. دنيز بايكال اشار بصراحة الى هذا الامر اثناء اختيار رئيس الجمهورية في عام 2005، و انتقد بشدة دخول حرم عبدالله غول كسيدة محببة الى قصر جاناكيا، حيث اتهم انذاك حزب العدالة انه من خلال هذه الخطوة يريد ان يعطي الشرعية و الصفة الرسمية للحجاب (Yilmaz,2021,249). استمر دنيز بايكال انذاك بتوجيه انتقاداته الى الحزب الحاكم حول الخطوات التي تتخذ من قبله، و من ابرز المواضيع الذي اثير في تلك الفترة بين المعارضة و الحزب الحاكم كان موضوع دخول المحجبات الى

<sup>2</sup> دنيز بايكال: ولد عام 1938 و هو سياسي معروف في تركيا و رابع رؤساء حزب الشعب الجمهوري، تسنم مناصب عديدة في الحكومات المتعاقبة التركية مثل مساعد وزير الخارجية و نائب رئيس الوزراء. كان رئيس اكبر الاحزاب المعارضة في تركيا خلال سنوات (2002-2010). عُرف بدافع الشديدين عن العلمانية و المحافظة على المبادئ العلمانية التي تأسس عليه الجمهورية التركية. اضطر الى تقديم استقالته من رئاسة الحزب بعد فضيحة الكاسيت الذي انتشر عام 2010.

الحرم الجامعي و المؤسسات الحكومية كخطوة اولى في عام 2008 و بعد خلافات و جدال حاد تم الغاء حضر دخول المحجبات الى الحرم الجامعي (Çokoğullar,2021,30).

دعوى (ارغاناكون)<sup>3</sup> من القضايا المهمة الاخرى التى كانت موضوع نقاش حاد بين حزب السلطة و اكبر الاحزاب المعارضة، حيث ادعى دنيز بايكال انه من خلال هذه الدعوى تم البدء بتسييس القضاء و ان هذا الامر يعتبر احد البنى الاساسية لتسييس القضاء في تركيا من قبل الحزب الحاكم. و اكد بايكال عدة مرات ان هذه الدعوى لم تقم على اساس المطالبات الحقوقية و وفق مطالبات الادعاء العام و رجال القانون، بل انها دعوى أقيمت بطلب سياسي بحث من قبل السلطة الحاكمة و لاغراض سياسية صرفة (Milliyet,2008).

اما حول السياسات الخارجية لحزب العدالة و التنمية، فقد تم انتقاده في موضوعين اساسين في تلك المرحلة، الاولى محاولات الانضمام الى الاتحاد الاوروبي و المواقف الرسمية لتركيا تجاه قضايا الشرق الاوسط. لان حزب العدالة و التنمية سعى من خلال الحكومة الى الاسراع في تنفيذ مطالب الاتحاد و تطبيقه بشكل يلائم المجتمع و الخاصة الاجتماعية التركية. في بداية الامر ظهر ان حزب الشعب الجمهوري يدافع و يشدد عن انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي و لكن عند تنفيذ مطالب الاتحاد الاوروبي كان يطالب بان يتم ذلك بشكل سليم و بدون اهانة لتركيا و المجتمع التركي، و خصوصا بما يتعلق بمواضيع التحول الديمقراطي في تركيا، لان بايكال كان يعتقد ان حزب العدالة و التنمية تحاول تحت ذريعة عملية التحول الديمقراطي تصفية بعض المؤسسات العلمانية المتجذرة من جهة و يحاول انهاء الهيمنة العسكرية على الحياة السياسية في البلاد من جهة اخرى. انطلاقا من هذه النقطة بدأ توجهات حزب الشعب الجمهوري بالتغيير من موقف الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، و خصوصا عندما اشار بايكال الى انه يجب ان يرسخ و يطبق المبادئ الديمقراطية في البلاد من قبل الاترك انفسهم و ليس بالشكل الذي يريده الاتحاد الاوروبي، اذا انه بالاجاز كان يعترض على فرض الارادة الخارجية المتمثلة بالاتحاد الاوروبي لبسط المبادئ الديمقراطية في تركيا (Tüysüz, 3).

موقف حزب الشعب الجمهوري كان واضحا و صريحا بشأن الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، اذ انه مبدئيا كان مع الانضمام و لكن عمليا لم يكن مع الية تنفيذ المطالب الاوروبية في قطاعات مختلفة في البلاد و خصوصا في مسألة التحول الديمقراطي و ترسيخ المبادئ الديمقراطية، لانه كان يشك في نية حزب السلطة لتطبيق هذه المطالب بصورة صحيحة و سليمة (Hürriyet, 2002). وهكذا نرى ان المعارضة منذ عام 2002 استخدمت موضوع الانضمام الى الاتحاد الاوروبي على اصعدة و قطاعات مختلفة كورقة ضغط ضد حكومات حزب العدالة و التنمية التي تشكلت في هذه الفترة برغم ان حزب العدالة و التنمية كان لديه ايضا تحفظات حول عملية الانضمام الى الاتحاد الاوروبي لان حسب وجهه نظر رئيس

<sup>3</sup> قضية ارغاناكون: هي القضية التي بدأت في عام 2007 حول وجود شبكة سرية تعمل تحت اسم منظمة ارغاناكون السرية متكونة من عناصر علمانية متشددة تعمل على الاطاحة بحكومة حزب العدالة و التنمية التركية بشكل خاص و محاربة الافكار و التوجهات الاسلامية في تركيا بصورة عامة. عناصر هذه المنظمة استطاعوا اختراق مؤسسات الدولة على نطاق واسع جدا. لكن بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016 تبين ان هذه الدعوى اساسا كانت قد نظمت من قبل جماعة فتح الله جولن من خلال نفوذها المتجذرة في المحاكم و كانت بهدف تصفية خصوم الحركة.



الوزراء الاسبق احمد داود اوغلو والذي بينه في كتابه العمق الاستراتيجي، يوجد ثلاث مشاكل منهجية اساسية الاولى ان نمط العلاقة الموجودة بين تركيا و الاتحاد الاوروبي يعتمد على فرضية بنييتين ساكنتين و جامدتين متجاهلا الطبيعة الدينامية للمرحلة التي يعيشها الطرفين. الثانية عبارة عن تفسير ساكن و جامد لهذه العلاقة الدينامية بين الطرفين. اما المشكلة المنهجية الثالثة و الاخيرة فتنبع من فرضية ان العلاقات تسير في مستوى واحد، ولكون العلاقة الموجودة بين تركيا و الاتحاد الاوروبي معقدة كثيرا و تتالف من تاثيرات متبادلة و متعددة المستويات بحيث ينتج عن التعميمات المبالغة التي تتوصل اليها التحليلات ذات المستوى الواحد نتائج لا معنى لها، اذ ضمن هذا السياق عالج داود اوغلو هذه المشاكل المنهجية الثلاثة عبر خمسة اطر مختلفة، المستوى الدبلوماسي و السياسي، مستوى البنية الاقتصادية و الاجتماعية، المستوى القانوني، المستوى الاستراتيجي و المستوى الحضاري و الثقافي ( Davutoğlu: 2014, ) (508-509).

منذ عام 2002 و حتى عام 2010، هنالك مسائل و قضايا عديدة ضمن السياسة الخارجية التركية و الذي استخدم ضد الحزب الحاكم و من اهمها قضايا و احداث الشرق الاوسط. اعلن بايكال منذ الوهلة الاولى ان على حكومات حزب العدالة و التنمية ان تاخذ مبدئان اساسيين اثناء صياغة السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط بنظر الاعتبار. المبدأ الاول هو انه يجب ان يكون جميع الخطوات و القرارات التي تتخذ حول الشرق الاوسط من قبل تركيا ضمن اطار القوانين الدولية و انه يجب على انقرة تجنب اتخاذ خطوات خارج نطاق القوانين الدولية، لانه اذا لم يتم اخذ هذا الامر بنظر الاعتبار ستواجه تركيا مشاكل كثيرة، اما المبدأ الثاني فهو عبارة عن بقاء تركيا محايدا امام جميع الصراعات و المشاكل الموجودة في الشرق الاوسط و احترام سيادة و استقلال دول الجوار، و عدم الانضمام الى اي طرف من اطراف نزاعات و صراعات الشرق الاوسط (Aslan;Uysal, 2019, 378-379). هذا الموقف جاء نتيجة انفتاح حزب العدالة و التنمية على الدول الاسلامية بصورة عامة و دول الشرق الاوسط بشكل خاص<sup>4</sup>، وانتشر تصور عام بان تركيا في ظل حزب العدالة و التنمية قد ظهر بشكل يُروج للعثمانية الجديدة و قد كسب على الصعيد الشعبي بين مجتمعات الشرق الاوسط تأييدا و شعبية واسعة. و هذا الامر ازعج المعارضة و جعلتها تنتقد الحزب الحاكم بسبب هذا الموضوع.

بصورة عامة نستطيع القول ان حزب العدالة و التنمية في هذه الفترة حاول تقديم نفسه كحزب سياسي محافظ ديمقراطي و طغى على خطواته و سياسته، هويته المحافظة الاسلامية برغم انه حسب النظام الداخلي للحزب هو حزب ديمقراطي اجتماعي و لكن خطواته العملية كانت باتجاه حزب اسلامي محافظ (Doğanay,2014,66).

لكن بعد عام 2010 و حدوث تغيير في قيادة كبير الاحزاب المعارضة التركية وخصوصا بعد الهزائم التي لحق بحزب الشعب الجمهوري بقيادة دنيز بايكال في الانتخابات النيابية، تعالت بعض الاصوات المعارضة ضد دنيز بايكال داخل الحزب المعارض، حتى وصل الامر الى تقديم بايكال استقالته على

<sup>4</sup> لمزيد من التفاصيل حول السياسة الخارجية لتركيا في سنوات (2002-2014) انظر الى كتاب العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية لوزير الخارجية و رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود اوغلو.



خلفية الفضيحة الاخلاقية التي تعرض له بايكال، بعد هذه التوترات في صفوف حزب الشعب الجمهوري، كمال كليجدار اوغلو كان الاسم الذي اتفق على ان يخلف بايكال. كليجدار اوغلو مقارنة برئيس الحزب السابق بايكال، لم يكن اسما معروفا جيدا و لم يكن ذي خبرة يحتذى به في الحياة السياسية، لكنه استطاع ان يخلف بايكال و يصبح رئيسا لأكبر الاحزاب المعارضة في تركيا عام منذ عام 2010.

كليجدار اوغلو بعد توليه منصب رئيس حزب الشعب الجمهوري ادعى ان الذي تغير ليس الرئيس فقط و انما ولد حزب الشعب الجمهوري الجديد، المقصود بكلمة "الجديد" حسب راي كليجدار اوغلو هو ضرورة تكييف و تاقلم الحزب مع المتغيرات و التطورات التي حدثت في العالم لان حسب رايه تغير العالم بصورة عامة و انها في تغير مستمر و انه من الضروري جدا مواكبة هذه التغيرات من قبل حزب الشعب الجمهوري. ابرز هذه التغيرات كان على المستوى الاقليمي اذ بدأ تغيرات الانظمة الحكومية في البلدان العربية حيث بدأت موجة التغييرات من تونس. لكن ابرز تطور في تلك الفترة كانت الاحتجاجات الواسعة التي اجتاحت سوريا الجارة لتركيا. بالاضافة الى ازمانت اللاجئين الذي عصفت بالعالم واخذ تركيا نصيب الاسد من هذه الازمة. بالاضافة الى التغييرات المناخية التي بدأت تُحس بخطورتها منذ تلك الفترة بصورة واضحة. ضمن سياق هذه التطورات اكد كليجدار اوغلو ان التغييرات سوف لن تشمل الحزب فقط و انما يجب توسيعه ليصل الى متطلبات تركيا السياسية و الاجتماعية و ان على الحكومة ان تتاقلم مع التغييرات الحاصلة على مستوى العالم سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا.

موضوع تجديد حزب الشعب الجمهوري الذي ظهر مع كليجدار اوغلو كانت محاولة من قبل المعارضة لمنافسة حزب العدالة و التنمية الحاكم لاجل كسب نسبة كبيرة من اصوات الناخب. بالاضافة الى توجيه رسالة مفتوحة و صريحة الى اعضاء و مناصري الحزب المعارض، مفادها ان الادارة الجديدة بعد عام 2010 ليس الادارة السابقة و انها تحمل اجندة و خطط جديدة و فاعلة. في نفس الوقت تعتبر هذه الخطوات رسالة مباشرة الى الناخب التركي مفادها ان حزب الشعب الجمهوري مستعد لاستلام السلطة و انها قد تغيرت و انه ليس بعقلية و توجهه السابق. وهكذا حاول حزب الشعب الجمهوري ككبير معارضي الاحزاب السياسية التركية اولا من خلال الترويج لتجديد الحزب و تقديمه بشكل يلائم المرحلة و متطلباتها من جهة و من جهة اخرى استند على استمراريتها في المحافظة على مبادئ الجمهورية و العلمانية و ميراثها التاريخي الايجابي، و ذلك لاجل الوصول الى السلطة.

## 2.2. حزب الحركة القومية (Milliyetçi Hareket Partisi – MHP)

استطاع حزب الحركة القومية بقيادة دولت بخجالي بعد الانتخابات العامة التي جرت في شهر تموز لعام 2007 من دخول البرلمان التركي بـ(70) مقعدا من مجموع (550) مقعدا (YSK,2007). وبهذا أضيف حزب سياسي معارض اخر الى الحياة السياسية في تركيا بعد خمس سنوات منذ عام 2002. برغم من ان دخول حزب الحركة القومية التركية للبرلمان اضاف نسبة الاصوات المعارضة سياسيا في البرلمان و الحياة السياسية التركية الا انه لم يؤدي في النتيجة الى ابعاد حزب العدالة و التنمية من السلطة. ضمن هذا السياق و لسبب وجود بعض المشاكل الداخلية في هذا الحزب و استمرار حزب العدالة و التنمية من

الفوز في الانتخابات المحلية و البرلمانية لم تستطع حزب الحركة القومية من تحقيق اهدافه كحزب سياسي معارض.

حزب الحركة القومية خلافا لحزب الشعب الجمهوري، فقد كانت له مواقف مساندة لحزب السلطة في مرحلة كونه حزب معارض، من ابرز هذه المسائل، موقفه الداعم لاختيار عبدالله غول كرئيس للجمهورية في عام 2007 و التي نشأت ازمة سياسية كبيرة في البلاد في تلك الفترة بسبب قرار المحكمة القاضي بضرورة حضور (367)عضوا في البرلمان التركي لاجل اختيار رئيس الجمهورية. اتخاذ قرار مشاركة اعضاء البرلمان التابعين لحزب الحركة القومية في جلسة اختيار رئيس الجمهورية انتهت تلك الازمة لصالح حزب العدالة و التنمية الحاكم (Arslan,2020,81). ومن المواقف الاخرى التي ابداه حزب الحركة القومية هو موقفه من احداث جزى بارك (Gezi Parkı) في عام 2013، اذ نرى ان دولت بخجلي تصرف بحكمة سياسية ذلك عبر اعلان موقف محايد من تلك الاحداث مطالباً الجهات الحكومية و المعارضة ان يتحكموا الى العقل و المنطق و ان يتفادوا الاشتباكات التي قد تؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي الداخلي (Yalçın,2017,46). هكذا تجنب بخجلي من زج عناصر الشباب القوميين التابعين لحزبه بتلك الاشتباكات من جهة و من جهة اخرى ابعده عن تأييد فكرة و تصور يساري و التي كانت قد نشئت بين الاطراف المعارضة و التي كانت عبارة عن موضوع قطع الحكومة للاشجار.

من خلال دور الذي لعبه الحزب في الاحداث اعلاه نرى ان ثمة تقرباً ما في التوجهات كانت موجودة منذ المراحل الاولى من دخول حزب الحركة القومية الى البرلمان عام 2007، بينه و بين حزب السلطة و لكنه استمر على مواقفه كحزب معارض للسلطة. عدا هذا الدور المعارض فانه يوجد هنالك مسائل اخرى اعترض عليه حزب الحركة القومية بقيادة دولت بخجالي و من ابرز تلك المسائل، موضوع كتابة دستور جديد للبلاد او اجراء تغييرات على الدستور النافذ انذاك. كفكرة اساسية جميع الاحزاب السياسية كانت متفقة على اجراء تغييرات على الدستور التركي انذاك، و ذلك بسبب اعداد و صياغة ذلك الدستور من قبل الانقلابيين في عام 1982، ولكن ما جعل حزب الحركة القومية من الاعتراض على تغيير او صياغة دستور جديد لتركيا حتى عام 2013، كانت بسبب وجود علاقة مباشرة بين موضوع مشروع الانفتاح على القضية الكردية و موضوع اعداد الدستور ، خصوصا في مواضيع تعريف الهوية و حقوق الانسان و الحريات العامة. هذه العناوين كانت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بموضوع الانفتاح و عملية السلام في تلك المرحلة، ما جعل حزب الحركة القومية يعترض على موضوع اعداد دستور جديد و حتى اعلن رسمياً التصويت بـ(لا) في الاستفتاء الذي جرى في 12 ايلول من عام 2010 حول اجراء بعض التغييرات على دستور عام 1982 (MHP Kitapçığı,2010).

دعاوى ارغاناكون و باليوز من المواضيع الاخرى والذي عارضه حزب الحركة القومية خلال تلك المرحلة (2007-2016)، خصوصا موضوع محاكمة كبار ضباط الجيش التركي و من ضمنهم محاكمة احد الضباط السابقين و الذي كان قد رشح نفسه عن حزب الحركة القومية و استطاع الوصول الى البرلمان، لكن بسبب محاكمته ضمن دعوى باليوز، ادى الى ابعاده من البرلمان. فُسر هذا الامر من قبل حزب الحركة القومية انها استهداف له من قبل حزب السلطة و ذلك عبر استخدام المؤسسات القضائية

ضده، مما جعل الحركة القومية يعترض و بشدة و اضحة على هذه الدعاوي (-Yalçın,2017,137).  
(138).

بصورة عامة قبل تشكيل تحالف الجمهور في شهر شباط من عام 2018، كان حزب الحركة القومية ضمن صفوف الاحزاب المعارضة، لكن نرى انه كان الحزب الاقرب الى حزب السلطة الحاكم، برغم انتقاداته للحزب الحاكم و رئيسه المتمثل باردوغان، المحاولة الانقلابية الفاشلة في 15 تموز من عام 2016، كانت بمثابة نقطة تحول واضحة في موضوع اقتراب حزب الحركة القومية من حزب العدالة و التنمية و تشكيل تحالف الجمهور معه في عام 2018.

### 3.2. حزب الشعوب الديمقراطي (Halkların Demokrat Partisi-HDP)

يعتبر النواب الكورد من القوى السياسية الاخرى المهمة و التي دخلت الحياة السياسية التركية بصورة رسمية و مباشرة خلال فترة حكم حزب العدالة و التنمية عبر المناطق ذات الاغلبية الكوردية. في الفترة ما بين عام (2007) و (2011) حاول النواب الكورد من دخول البرلمان التركي بصفة مستقلين، و فعلا استطاعوا الحصول على حوالي (26) مقعدا في عام (2007) (YSK,2007) و (35) مقعدا في عام (2011) (YSK,2011) من مجموع (550) مقعدا. و بهذا نرى ان حزب العدالة و التنمية قد ساعد في دخول النواب الكورد الى البرلمان التركي بهدف ايصال رسالة الى الراي العام و الناخب الكوردي فادها ان حزب العدالة و التنمية مصر لحل القضية الكوردية بطرق سلمية ذلك عبر اتاحة الفرصة للسياسة الكورد ممارسة الحياة السياسية بهدف ابعادهم عن استخدام العنف و السلاح و القوة ضد الدولة. اتاحة الفرصة لدخول النواب الكورد بصورة مستقلة يعتبر خطوة مهمة في الحياة السياسية التركية، خصوصا ضمن صفوف المعارضة، اذ يعتبر هذه الحملة خطوة باتجاه الصحيح لارساء مبادئ الديمقراطية. استمر حزب العدالة و التنمية في اتاحة الفرص لجذب النواب الكورد الى البرلمان بهدف كسب صوت الناخب الكوردي و الذي نجح في الحصول على نسبة لا باس بها من الاصوات في المناطق الكوردية بحيث اصبح ينافس الاطراف و الاحزاب الكوردية. ضمن هذا السياق وفي انتخابات حزيران عام 2015 استطاع حزب كوردي باسم حزب الشعوب الديمقراطي (Halkların Demokrat Partisi-HDP) من تجاوز نسبة (10%) و يدخل البرلمان التركي كحزب سياسي كوردي، و يحصد (80) مقعدا في البرلمان التركي (YSK,2015). اذ يعتبر هذه الخطوة بمثابة نقطة تحول مهمة في الحياة السياسية التركية و خصوصا في موضوع اشراك الكورد في الحياة السياسية و ابعادهم عن استخدام العنف و القوة لتحقيق مصالحهم. لذا نرى ان عنصرا سياسيا اخر اذ اضيف بشكل بارز الى صفوف المعارضة بحيث قام حزب الشعوب الديمقراطي بانتقاد السياسات الداخلية و حتى الخارجية للحكومة و الحزب الحاكم. و هكذا بدأت اطراف المعارضة تدريجيا بالازدياد، خصوصا ان المعارضة في عام 2002 كانت فقط عبارة عن حزب الشعب الجمهوري و لكنه بعد عدة سنوات بدأت اصوات و عدد الاحزاب السياسية المعارضة تتزايد. لكن رغم ذلك لا يزال حزب الشعب الجمهوري اكبر الاحزاب المعارضة.

يعتبر حزب الشعوب الديمقراطي حزبا سياسيا يساريا كورديا، لهذا السبب يُركز بصورة عامة على مصالح الكورد و المطالبة بمزيد من الحقوق و الحريات للكورد في تركيا، برغم ذلك يحاول مخاطبة جميع الفئات

في تركيا و يخطط لاجل التخلص من فكرة كون الحزب حزباً كوردياً و تحديد اهدافه ضمن اطار الحصول على الحقوق القومية الكوردية (Aygen;Yaman,2020,132). بصورة عامة بقي الحزب يخاط الناخب الكوردي ولكن بسبب توجهاته اليسارية البارزة ساعده ذلك الحصول على بعض اصوات الناخب الذي يدلّي صوته للحزب اليسارية.

بعد دخول حزب الشعوب الديمقراطي الحياة السياسية التركية كحزب سياسي مثل سائر الاحزاب السياسية الاخرى، بدأت تمارس نشاطاته و فعالياته كحزب سياسي معارض للسلطة. ظهور حزب سياسي كوردي اثر بشكل مباشر على نسبة الاصوات التي حصل عليه حزب العدالة و التنمية، بناء على هذه التطورات حزب العدالة و التنمية بدأت بالضغط على قيادي و اعضاء البرلمان التابعين للحزب. لانه قبل خوض انتخابات حزيران عام 2015 كحزب سياسي بدلا عن المرشحين المستقلين، وخصوصا في انتخابات رئيس الجمهورية التي جرت عام 2014، حاز مرشح حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش على نسبة (9.76%) من مجموع الاصوات الصحيحة (YSK,2014)، و هذا ما شجع الحزب لخوض انتخابات حزيران عام 2015 كحزب سياسي و ذلك لان التوقعات كانت باتجاه ان حزب الشعوب الديمقراطي ستجتاز حاجز (10%) و فعلا كانت التوقعات في محله (Miş, 2018:347).

ظهور الحزب الشعوب الديمقراطي كحزب سياسي قوي خصوصا في المناطق ذات الاغلبية الكوردية من تركيا من جهة و منافسة رجب طيب اردوغان على رئاسة الجمهورية من قبل صلاح الدين دميرتاش مرشح حزب الشعوب الديمقراطي من جهة اخرى، ادى الى قلق حزب العدالة و التنمية الحاكم و بدأ بتضييق الخناق على قيادي الحزب و اعضاء البرلمان الذين وصلوا الى البرلمان عبر هذا الحزب، وذلك من خلال اسقاط عضوية اعضاء البرلمان التابعين لحزب الشعوب الديمقراطي، بالاضافة الى توجيه تهم التبعية لحزب العمال الكوردستاني. من ابرز الذين تم اعتقالهم صلاح الدين دميرتاش و ذلك بسبب الانتماء الى منظمة ارايية، الانتماء الى منظمة مسلحة و ... الخ من التهم الاخرى، حيث أُعتقل في 4 تشرين الثاني لعام 2016، بالاضافة الى ذلك أُعتقل اعضاء اخرين للحزب بتهم مشابهة و صدر بحق اغلبهم احكام نهائية (Tahincioğlu,2021).

لحزب الشعوب الديمقراطي دور مهم و بارز في الانتخابات بحيث يمكن الادعاء بان هذا الدور في بعض الاحيان حاسم و خصوصا في الانتخابات المحلية. لهذا السبب الحزب الحاكم يحاول اضعافه و مواجهته بشتى الطرق، و في اغلب الاحيان نرى انه حتى الاحزاب المعارضة الاخرى تحاول اقناع الحزب بالانضمام الى صفوفهم و لكن كلا الطرفين (الاحزاب المعارضة الاخرى و حزب الشعوب الديمقراطي) لم يعلنوا تحالفهم بصورة علنية<sup>5</sup>، غير ان حزب الشعوب الديمقراطي يُظهر في بعض الاحيان الدعم بشكل

<sup>5</sup> كمال كليداراوغلو اعلن انه التقى بمسؤولي حزب الشعوب الديمقراطي وان الاحزاب المعارضة الستة يحاولون اللقاء بمسؤولي حزب الشعوب الديمقراطي بهدف مناقشة النقاط المشتركة بينهم. للوصول الى تصريحات كليداراوغلو حول هذا الموضوع يمكن زيارة الموقع التالي: <https://www.bbc.com/turkce/haberler-turkiye-60475320> ، تاريخ الزيارة (2022/9/8).

غير مباشر لاطراف المعارضة و يمكن اعطاء الانتخابات المحلية التي جرت عام 2019 كمثال على هذا التعاون الغير المعلن.

#### 4.2. الاحزاب السياسية المعارضة الاخرى

الانتخابات العامة التي جرت في 7 تموز لعام 2018 يعتبر نقطة تحول مهمة اخرى لانه اضاف حزب سياسي معارض اخر منشق من حزب الحركة القومية الى الحياة السياسية التركية وذلك باسم حزب الجيد (İYİ Parti) و الذي حاز في البداية على (43) مقعد (YSK,2018) ، هذا الحزب تاسس في عام 2017 و بعد تاسيسه انضم اليه 6 نواب بداية تاسيسه، اذ يعتبر الحزب حزبا قوميا يجادل لاجل الوصول الى السلطة و اضعاف حزب العدالة و التنمية. تاسيس هذا الحزب كان بمثابة خسارة كبيرة لحزب الحركة القومية التركية لان نسبة لا باس به من الاصوات ذهب لهذا الحزب الذي أسس حديثا. من جهة اخرى و لكون حزب العدالة و التنمية حزب يخاطب جميع الفئات و التوجهات، لذا يعتبر تاسيس حزب الجيد بمثابة ضربة موجعة لكل من حزب العدالة و التنمية و حزب الحركة القومية معا. يعمل هذا الحزب و بالتعاون مع حزب الشعب الجمهوري لاجل الضغط على حزب السلطة عبر اعلان مواقف معارضة لسياسة الحكومة و الحزب الحاكم (Aydın;Kuru. 2015. 7). عدا هذا الحزب فقد تاسس احزاب سياسية اخرى معارضة لحزب السلطة من ابرز هذه الاحزاب حزب المستقبل (Gelecek Parti) بقيادة رئيس الوزراء و رئيس حزب العدالة و التنمية السابق احمد داود اوغلو و حزب الديمقراطية و التقدم (Demokrasi ve Açılım Partisi – DEVA partisi) بقيادة وزير الخارجية التركية الاسبق علي باباجان. و بهذا اصبح فضاء المعارضة اوسع و الانتقادات اوسع و الظروف المواتية الان ليس من صالح حزب الحاكم اولا بسبب وجود عدد من الاحزاب المعارضة و التي تعمل من اجل الوصول الى السلطة او على الاقل اضعاف حزب العدالة و التنمية.

#### 3. دور المعارضة السياسية التركية في القضايا الاستراتيجية

الاحزاب السياسية المعارضة بصورة عامة و حزب الشعب الجمهوري بقيادة كمال كليجدار اوغلو بصورة خاصة ككبير معارضي الاحزاب السياسية في تركيا منذ 2002 وجهوا انتقادات جوهرية عديدة لحزب العدالة و التنمية في عدة مجالات مختلفة و سنعرض ابرز القضايا التي للاحزاب المعارضة دور بارز و مهم و بالشكل التالي:

#### 1.3. المسألة الكردية

القضية الكردية و الية ايجاد الحلول المناسبة لهذه المسألة التي تعاني منها تركيا منذ سنوات عديدة، تعتبر من احدى الاسباب الذي ادى الى وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة و من ثم بقاءه في السلطة لسنوات عديدة، لذا نرى ان الاحزاب المعارضة و على راسها حزب الشعب الجمهوري بدأ بانتقاد الحزب الحاكم مع بدأ عملية السلام او الانفتاح على القضية الكردية في تركيا. بصورة عامة في البداية نرى ان كليجدار اوغلو اكد و ركز بالدرجة الاولى على مبدأ القومية في موضوع التقرب الى القضية الكردية،

غير ان مبدأ القومية الذي كان يتحدث عنه كليجدار اوغلو يكون بشكل يتجاوز مفاهيم العرق، النسب، الدين، المذهب، المناطقية و يتمحور حول مفهوم و مستوى الامة متجاوزا المفاهيم المذكورة، يعني حسب ادعاء كليجدار اوغلو اذ ما تم التقرب الى المسألة الكردية وفق مفهوم الامة و ضمن اطار القومية هذه فانه من الممكن ايجاد حل للقضية الكردية، اي ان حزب الشعب الجمهوري في تلك الفترة حاول باتخاذ مبدأ المواطنة كاساس لحل القضية الكردية و القضايا الجوهرية الاخرى في تركيا. لان حسب اعتقاد كليجدار اوغلو اذ ما تم احترام المواطنين على اساس المواطنة و القومية ضمن اطار اممي فان ذلك سيحترم جميع الهويات الثقافية و العرقية المختلفة ضمن اطار مفهوم المواطنة (CHP, Çözüm, 13 Çerçevesi). يسعى حزب الشعب الجمهوري الى بقاء محاولات ايجاد حل للقضية الكردية ضمن سياق مفهوم واسع و شامل لمفهوم القومية بشكل تضمن حقوق جميع الاطراف و تحافظ على وحدة الاراضي و الصف في تركيا. ضمن هذا السياق فان اول انتقاد لحزب الشعب الجمهوري بقيادة كليجدار اوغلو الموجه الى حزب العدالة و التنمية عبارة عن موضوع الانفتاح على القضية الكردية لانه حسب اعتقاد كليجدار اوغلو فان حزب العدالة و التنمية من خلال مشروع الانفتاح لم تنجح في ايجاد حل جذري لتلك القضية و انما ساعدت تلك المحاولات الى ظهور المزيد من الانشقاقات و الانقسامات بين افراد المجتمع التركي و ان هذا المشروع مبني على اساس الهوية العرقية (CHP, Çözüm Çerçevesi).

ولكن خلال عام 2012 بدأ توجهات و آراء حزب الشعب الجمهوري و رئيسه كليجدار اوغلو بالتغير تدريجيا، اذ انه قدم حلول اخرى للقضية الكردية حيث صرح مرات عديدة ان المشكلة الاساسية حول هذا الموضوع عبارة عن مشكلة الشرق و الجنوب الشرقي في البلاد اذ انه لا يوجد هناك مشكلة الكورد و انما ما هو موجد عبارة عن مشكلة اقتصادية، مشكلة الانسان المتدين و مشكلة الجرائم التي تنفذ من قبل المجاهدين و مشاكل العنف ضد المرأة. مع ذلك في مراحل التي تلت هذه المرحلة بدأ كليجدار اوغلو بتقديم حلول سياسية للقضية الكردية حيث قال في احدى تصريحاته "تستطيع حل جميع المشاكل من خلال عدم استخدام العنف، من دون ممارسة الضغوطات، عدم تحديد و تقييد الحريات، احترام سيادة القانون و التحكم الى العقل و المنطق" (Kılıçdaroğlu, 2012, TBMM). بالاضافة الى كل هذه الامور نرى ان كليجدار اوغلو قام بتقديم حلول ذات مميزات سياسية واضحة من خلال اعلانه ان حل القضية الكردية لن يتم نتيجة المفاوضات مع قيادي حزب العمال الكوردستاني في المعتقل و لا في مكان اخر، انما تكمن حل هذه المشكلة في البرلمان التركي (CHP, Çözüm Çerçevesi, 11). وهكذا نرى ان حزب الشعب الجمهوري فرض شرط اشراك البرلمان في عملية الانفتاح على القضية الكردية من خلال اعلانه هذه و لكننا نرى ان حزب الشعب الجمهوري بعد فشل عملية الانفتاح على القضية الكردية بدأ يغير مواقفه مرة اخرى و يُعلن انه يوجد هناك قضية باسم القضية الكردية و يجب حله وفقا لتوجهات حزبه الذي اشرنا اليه اعلاه<sup>6</sup>.

<sup>6</sup> عرض كليجدار اوغلو خمس مبادئ اساسية لحل القضية الكردية: 1. يجب ان يُحل القضية في البرلمان التركي، 2. الشخص الذي يريد حل القضية، يجب ان يكون صادقا و مخلصا، 3. يجب ان لا يكون للشخص الذي يريد حل القضية اجندات و خطط سرية و مخفية، 4. يجب ان لا يوقع اتفاقا لا يستطيع اعلانه على الشعب، عليه اعلان جميع الخطوات الذي يريد اتخاذه لحل القضية على الملئ، 5. عند استمرار مرحلة حل القضية يجب ان يُقدم باستمرار معلومات و تفاصيل المرحلة الى البرلمان و

اما حول موقف حزب الحركة القومية كان واضحا و صريحا و متشددا حول مشروع الانفتاح على الكورد منذ البداية. حزب الحركة القومية على عكس حزب الشعب الجمهوري اعلن منذ اللحظة الاولى رفضه التام للمشروع و وصفه بأنه مشروع سيؤدي الى تقسيم تركيا و ستزرع الفتن بين افراد الشعب التركي. النقطة التي امتاز به هذا الحزب انه منذ الاعلان عن ذلك المشروع اظهر موقفا موحدا رسما باسم الحزب و ان ابرز قيادي الحزب امثال اوكتاي فورال و يوسف حالاج او غلوا انتقدوا المشروع بشدة و وصفوه بأنه خيانة ترتكب بحق البلد (Beriş,2014,21). و هذا ما ادى الى احراز هذا الموضوع المرتبة الاولى لاجندة الحزب و تعتمد القادة في الحزب الى عدم استخدام موضوع القضية الكوردية اثناء وصف المشكلة الكوردية حيث لا يعترف الحزب اصلا بوجود قضية باسم القضية الكوردية<sup>7</sup>. و حتى بعد تحالفه مع حزب العدالة و التنمية فان الحزب لم يغير موقفه تجاه هذه القضية.

### 2.3. تعديل الدستور و تغيير النظام السياسي

اعداد دستور جديد او اجراء تغييرات على الدستور النافذ انذاك منذ عام 2011 و حتى عام 2017، كان من مواضيع الخلاف الحاد بين المعارضة و السلطة. حزب الشعب الجمهوري اعلن مرارا انه من المقبول اجراء تعديلات و تغييرات على الدستور بشكل يضمن تقوية النظام البرلماني و يؤسس لنظام سياسي و حكم قائم على مبدأ الفصل بين السلطات، بحيث يكون كل من هذه السلطات الثلاثة مستقلة عن بعضها البعض و لكن ليس بالصيغة الذي يريده حزب العدالة و التنمية و الذي هو عبارة عن سلطة الرجل الواحد (Tezcan,2017,2). مع كل هذه الامور نرى ان توجه حزب الشعب الجمهوري حول اعداد دستور جديد كان محصورا ضمن نقطتين اساسيتين، الاولى كان عبارة عن بعض التحفظات على محتوى الدستور الجديد مثل عدم المساس بالمواد الاربعة الاولى من الدستور، المحافظة على النظام العلماني (Özgür,2017,239)، اما الثانية فهي عبارة عن ايمان الحزب بان تحويل تركيا الى دولة ديمقراطية، حديثة، حرة لا يمكن فقط عبر اعداد و صياغة دستور جديد و انما يجب ان يكون هنالك ارادة واضحة لتطبيق بنود ذلك الدستور الحديث و الجديد من قبل السلطة الحاكمة، بالاضافة الى دعم هذه الخطوة باصدار قوانين و تشريعات و تعليمات تدعم عملية التحول الديمقراطي و ارساء مبادئ الحرية. لذا فانه يجب تغيير قانون الاحزاب السياسية، انهاء محاكم الصلاحيات الخاصة و القيام بالتنظيمات المتعلقة بالقوانين الداخلية حسب المادة 90 من الدستور (Kılıçdaroğlu, 2013, TBMM). حزب الشعب الجمهوري يؤمن انه اذا تم فقط اتخاذ هذه الخطوات المذكورة مع صياغة دستور حديث، من الممكن ان تساعد على عملية

ان يعلن ذلك للشعب. للوصول الى تصريحات كليدار او غلو حول هذا الموضوع متاح على الرابط التالي:

<https://www.sozcu.com.tr/2022/gundem/son-dakika-kilicdaroglu-yuz-kizartici-bir-olay-kara-bir-leke-7003387>، تاريخ الزيارة (2022/6/12).

<sup>7</sup> تصريح القيادي في حزب الحركة القومية (يوسف حالاج او غلو) حول المسألة الكوردية في تركيا، للاطلاع على اللقاء باللغة التركية يمكن زيارة الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=PFXIvLaUoTE>، تاريخ الزيارة 2022/5/27.



التحول الديمقراطي بصورة سليمة و الا فان اي خطوة مغايرة ستبوء بالفشل و تجر البلاد الى حافة المشاكل و الازمات.

اما حول اقتراح حزب العدالة و التنمية لتغيير النظام السياسي من البرلماني الى الرئاسي قبل عام 2017، فان حزب الشعب الجمهوري اعترض على هذا الامر بشدة و صرح مسؤولي الحزب مرات عديدة انهم يرفضون تقديم هذا الموضوع الى اللجنة الخاصة و المكلفة باعداد مسودة الدستور في البرلمان التركي. لذا نرى انه منذ البداية اعترض اكبر الاحزاب المعارضة في تركيا على مسالة تغيير النظام السياسي في البلاد. سبب رفض تغيير النظام السياسي الى النظام الرئاسي من قبل حزب الشعب الجمهوري يعود الى الاسباب التالية:

1. حسب اعتقاد الحزب بان تغيير النظام من البرلماني الى الرئاسي سيولد نظام الشخص الواحد و حذر الحزب على لسان رئيسه من خطورة اتخاذ هذه الخطوة، لان حزب الشعب الجمهوري كان يدعي ان النظام الذي يريده حزب العدالة و التنمية هو ليس نظام رئاسي بمعناه و محتواه الحقيقي و انما هو عبارة عن ترسيخ لمبدأ و اسس نظام الشخص الواحد (Şimşek,2017,367).

2. يدعى الحزب ان رئيس الجمهورية يفقد استقلالته و حياده عبر اختيار رئيس جمهورية بهوية حزبية، لان حسب النظام المقترح انذاك، سيسمح لرئيس الجمهورية مزاولة مهامه كحزبي (رئيس الحزب مثلا) و كرئيس الجمهورية معا من دون تقديم استقالته من الحزب. لان قبل تغيير النظام في تركيا كان يجب على رئيس الجمهورية الاستقالة من المناصب الحزبية. حزب الشعب الجمهوري اعترض و بشدة على هذا الامر و شدد على ضرورة ان يكون رئيس الجمهورية محايدا و غير منتمي الى اي حزب سياسي لانه يمثل جميع افراد الشعب (Şimşek,2017,367).

من جهة اخرى حزب الشعوب الديمقراطي اعترض على تغيير الدستور و النظام السياسي وقرر ان يصوت ضد التعديلات الدستورية اثناء الاستفتاء و بعد اعلان نتيجة الاستفتاء اعترض على النتيجة مدعيا من انها مُررت بطرق غير مشروعة و تشوبها الشبهات و الحيل (8-7:2017 HDP Raporu). مقابل هذا الموقف و على عكس مواقفها السابقة في عام 2010 حول التعديلات الدستورية، هذه المرة ايد حزب الحركة القومية حزمة التعديل الدستورية لعام 2017 و اعلن دعمه لتغيير النظام السياسي من البرلماني الى النظام الرئاسي (MHP-Yazılı Açıklamalar.2021,105-106).

وفي النتيجة برغم ان الاستفتاء الذي جرى على التغييرات الدستورية في عام 2017 حاز على موافقة الشعب التركي الا ان نسبة الموافقة كانت (51.18%) و الذي يعادل (24325633) ناخب قد صوت لصالح اجراء التغييرات مقابل (48.82%) كنسبة الرفض و الذين صوتوا ضد التغييرات و الذي يعادل (23203316) ناخبا رفض التغييرات (YSK:2017, Halkoylaması)، اذا ما دققنا و حللنا نتيجة الاستفتاء نرى ان اكثر من 23 مليون ناخب لم يكن مع الاستفتاء و دعموا برنامج "لا" للاستفتاء الذي أعد من قبل الاحزاب المعارضة. نتيجة الاستفتاء هذه شجع القوى المعارضة من العمل بصورة مشتركة في الانتخابات الذي تلى استفتاء عام 2017 و خصوصا الانتخابات المحلية التي جرت في عام 2019، حيث فقد، نتيجة هذا التعاون و التحالف بين القوى المعارضة الى منى حزب العدالة و التنمية التركي بخسارة

فادحة عبر حصول خصومه على رئاسة بلديات المدن الكبرى مثل اسطنبول و انقره و ذلك لأول مرة بعد عام 2002.

### 3.3. استقلالية القضاء و انتهاء تدخلات المؤسسة العسكرية في الامور السياسية

المعارضة و على راسها حزب الشعب الجمهوري بعد عام 2010 بدأ ينتقد السلطة حول علاقة الجيش بالسياسة و علاقة القضاء بالسياسة، هذان الموضوعان كانا من اهم المواضيع الذي أنتقد فيه حزب العدالة و التنمية. ميدنيا اعلن حزب الشعب الجمهوري رفضه و معارضته للانقلابات العسكرية و سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية المدنية في كثير من المناسبات. لان باعتقاد حزب الشعب الجمهوري انه الحزب الاكثر تعرضا للظلم و الغدر نتيجة الانقلابات، حيث صدر تصريحات عديدة من الحزب حول مصادرة اموال الحزب و سلب حقوقه السياسية و اعتقال رؤسائه نتيجة الانقلابات، و انه من غير الممكن دعم الانقلاب العسكري من قبل الحزب (Çakmak,2017,10). في نفس الوقت اكد رفضه لجعل الجيش و كوادر الجيش العوبة بيد السياسيين، اذ اكد حزب الشعب الجمهوري رفضه بشدة لما تعرض له ضباط الجيش من ملاحقات قانونية تحت اسم دعاوي عديدة رُفعت ضدهم في المحاكم ذات الصلاحيات الخاصة، لانه حسب اعتقاد كليجدار اوغلو حزب العدالة و التنمية جعل الجيش و منتسبي الجيش العوبة بيد السياسيين التابعين لحزب السلطة<sup>8</sup>، بالاضافة الى اعلان ووقف حزب الشعب الجمهوري ضد جميع انواع الانقلابات العسكرية، اكد الى جانب هذا الموقف، ان الحزب ايضا يعارض و بشدة تاسيس ديكتاتورية مدنية من قبل قادة حزب السلطة المتمثل بحزب العدالة و التنمية.

جاء هذا الموقف المعارض من قبل حزب الشعب الجمهوري خصوصا بعد ظهور بعض الاحداث المهمة و التي باعتقاد حزب المعارضة انها خطوات نحو تاسيس دكتاتورية مدنية، اذ ان محاولات حزب السلطة بالسيطرة على كل من الاعلام، الجامعات، النقابات بالاضافة الى الخطوات التي اتخذت من قبل حزب السلطة لبيسط فوذه على الجهاز القضائي في البلاد. اذ ادعى كبير الاحزاب المعارضة في تركيا ان وضع جميع المحكمات ذات الصلاحيات الخاصة و خصوصا في سيلفري، تحت خدمة و امرة حزب السلطة و جعله سلاحا بيده، ادى الى تسييس القضاء بشكل واضح و صريح. بحيث وصف كليجدار اوغلو تلك المحكمات التي اوسست في سيلفري بانها ادوات ضغط بيد حزب السلطة (Altunoğlu,2014,80).

اما حزب الشعوب الديمقراطي فانه يتبنى تقريبا اراء مشابهة لحزب الشعب الجمهوري و يدعي ان الحزب الحاكم استخدم القضاء لضرب منافسه و انه يجر البلاد الى تاسيس سلطة ديكتاتورية<sup>9</sup>. بالاضافة الى ذلك

<sup>8</sup> للاطلاع على تصريح كليجدار اوغلو حول هذا الموضوع يمكن زيارة الرابط التالي:

<https://www.memurlar.net/haber/182493/kilicdaroglu-asker-siyasetin-oyuncagi-olmamalidir.html>، تاريخ الزيارة 2022/5/18.

<sup>9</sup> اعلن حزب الشعوب الديمقراطي هذه الامور عبر تقرير رسمي صادر من الحزب بعنوان " Tek Adam Rejiminin Ekonomi Karnesi"، التقرير متاح باللغة التركية على الرابط التالي:

<https://hdp.org.tr/Images/UserFiles/Documents/Editor/2021/tek-adam-ekonomi-karnesi.pdf>، تاريخ الزيارة 2022/6/19.

يدعي الحزب بان الحزب الحاكم لا يؤمن بالديمقراطية لانه سلب ارادة الشعب عند تعيينه للقيوم للبلديات الذي كسبه حزب الشعوب الديمقراطي<sup>10</sup>.

#### 4.3. السياسة الخارجية التركية في ظل حكومات حزب العدالة و التنمية

السياسة الخارجية التركية في ظل حكومات حزب العدالة و التنمية من المواضيع الاخرى التي واجهت انتقادات شديدة من قبل الاحزاب المعارضة و خصوصا حزب الشعب الجمهوري في ظل قيادة كمال كليجدار اوغلو. انتقد حزب الشعب الجمهوري السياسة الخارجية التي انتهجها حزب السلطة بانه حزب منتج للالزامات و المشاكل و هو ليس بحزب يحل المشاكل (Bölükbaşı,2021,98). بصورة عامة انتقد حزب الشعب الجمهوري بعد عام 2002 السياسية الخارجية التركية التي طبقت و نفذت من قبل حزب السلطة في موضوعين عامين. الاولى كانت عبارة عن انتقاد المعارضة لاتخاذ الحكومة بعض الخطوات لاجل الابتعاد عن الاتحاد الاوروبي، لان المعارضة ادع انه من احدى اسباب وجود مشاكل امام تركيا في مرحلة انضمامه الى الاتحاد الاوروبي هو استغلال حزب العدالة و التنمية مسالة تنفيذ بنود الانضمام الى الاتحاد الاوروبي لمصالحه الحزبية الضيقة و لم ياخذ مصالح تركيا العامة بنظر الاعتبار، من جهة اخرى اتهم حزب السلطة انه و بصورة علنية تقريبا اقترب من منظمة شانغهاي للتعاون و هذا يعني ان تركيا سوف يبتعد عن الغرب و يتوجه نحو الشرق، و هذا ما يعترض عليه المعارضة بشدة (Öz;Erasa,2013,45). باختصار نستطيع القول ان كليجدار اوغلو مع سياسة الانضمام الى الاتحاد الاوروبي و عدم الابتعاد عن الدول الاوروبية و التوجه نحو الشرق بهذا الشكل، و يعتبر سياسة الحكومة في هذه المسائل من انها خطوات للابتعاد عن الغرب و الاتجاه نحو الشرق مهما للاتحاد الاوروبي.

لكن الموضوع الاهم الذي اكد عليه المعارضة و على رأسها حزب الشعب الجمهوري هو سياسة و مواقف تركيا تجاه الاحداث و القضايا الساخنة في الشرق الاوسط، و خصوصا بعد تدهور الاوضاع في سوريا ابتداء من عام 2011، اذ اقترح حزب الشعب الجمهوري انذاك ان على تركيا ان يؤسس و يعمل لاجل تطوير مبدأ "السلام في الوطن و السلام في العالم" اي باختصار يجب ان تعمل انقرة قبل كل شئ على تاسيس و اقامة السلام الداخلي و الخارجي و تفادي الاشتباكات و الحروب و التكتلات. لكن حسب ادعاء المعارضة فان حكومة حزب العدالة و التنمية لم تخطو خطواتها ضمن سياق السياسة الخارجية وفق هذا المبدأ بل تعاملت حسب ما يريد منها القوى الخارجية النافذة في تلك المنطقة. و بهذا ترى المعارضة ان تركيا اصبحت فقط تطبق خطط و اجندات الدول الاجنبية و الخارجية في الشرق الاوسط و تخطو خطواتها حسب متطلباتهم و بهذا حسب وصف المعارضة اصبحت تركيا دولة تابعة وليس دولة صانعة للقرار في الشرق الاوسط، و خصوصا السياسية التي اتخذتها حزب السلطة تجاه الاحداث في سوريا، اصبح موضوع انتقاد حاد و شديد، بحيث ترى المعارضة ان عدم التزام حزب السلطة بمبدأ "السلام في الوطن و السلام

<sup>10</sup> اعلن حزب الشعوب الديمقراطي عن هذا الامر عبر تقرير رسمي صادر من الحزب بعنوان " Kayyım Raporu: 2019-Ağustos 2020-Ağustos"، التقرير متاح باللغة التركية على الرابط التالي: <https://hdp.org.tr/Images/UserFiles/Documents/Editor/2020/1-yillik-kayyim-raporu-2020.pdf> تاريخ الزيارة (2022/7/6).

في العالم" و الابتعاد عنه جرّ البلاد الى ازمات و مشاكل كثيرة في الشرق الاوسط و جعلت تركيا تبقى وحيدا و كانت انتقادات المعارضة للحزب الحاكم شديدة اللهجة بحيث اتهم حزب السلطة باعداد مسلحين تابعين لبعض العناصر المتطرفة و الارهابية لاجل القتال في سوريا، و وجه ايضا تهمة فتح الحدود مع سوريا لاجل تسهيل دخول المسلحين السوريين الى سوريا(Bölükbaşı,2021,99). وأعتبر هذه الامور و الخطوات التي اتخذت من قبل حزب السلطة انها ساعدت الى تفشى الفوضى و عدم الاستقرار في سوريا الجارة لتركيا، بالاضافة الى دخول اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين الى تركيا بحيث اصبح هؤلاء اللاجئين السوريين و الافغان عبئا ثقيلا على تركيا من نواحي عديدة اهمها اجتماعية و مالية و اقتصادية.

برغم جميع هذه الانتقادات و التهم الموجه الى حزب العدالة و التنمية، رفض الحزب الحاكم جميع هذه التهم و الادعاءات الموجه اليها معلنا ان الشعب السوري يتعرض الى الاضطهاد و القتل من قبل نظام الاسد و ان على تركيا كدولة جارة مساعدة الشعب السوري و الوقوف الى جانبها في محنته هذه، منتقدا المعارضة على انها تلفق شتى التهم ضدها و بطرق غير مشروعة و غير انسانية، لاجل كسب الشارع التركي. الى جانب هذا الامر رفضت انقرة الادعاءات التي تقول بانها تساعد المسلحين السوريين بهدف ادخالهم الاراضي السورية، اما حول فتح الحدود التركية امام المواطنين السوريين، فقد اعلنت الحكومة التركية مرارا و تكرارا على انها قد اتخذت هذه الخطوة لاسباب انسانية صرفة.

### 5.3. التدخل التركي في اقليم كوردستان-العراق

احزاب المعارضة برغم خلافهم الكبير مع حزب السلطة الا ان اغلبهم يؤيدون العمليات العسكرية التي تنفذها الجيش التركي على مواقع حزب العمال الكوردستاني داخل اراضي اقليم كوردستان-العراق. فمثلا كليجدار اوغلو رئيس اكبر الاحزاب المعارضة في تركيا بعد عملية المخلب-القفل التي نُفذت من قبل الجيش التركي في اقليم كوردستان-العراق، اعلن عبر حسابه في تويتر عن تأييده لتلك العملية العسكرية. من جهة اخرى اعلنت رئيس حزب الجيد احدى الاحزاب المعارضة عبر حسابه في تويتر عن تأييده للعملية العسكرية التي نُفذت من قبل الجيش. بصورة عامة الاحزاب المعارضة تؤيد مثل هذه العمليات و التدخلات العسكرية بهدف ابعاد مخاطر مسلحوا حزب العمال الكوردستاني عن الاراضي التركية. اما حزب الحركة القومية فانها وباستمرار تؤيد جميع المحاولات (عسكرية او سياسية) ضد حزب العمال الكوردستاني او احزاب سياسية كردية اخرى.

اما الحزب المعارض الوحيد الذي يعترض على هذه العمليات و التدخلات بصورة مستمرة هو حزب الشعوب الديمقراطي، اذ اعلن مرات عديدة ان حل هذه المسألة لن يكون عن طريق استخدام القوة و السلاح، اذ حسب ادعاء الحزب انه يجب على الاطراف ان يحاولوا حل هذه القضية عبر الحوار و الطرق السلمية.

وفي النتيجة نستطيع القول ان الاحزاب المعارضة عدا حزب الشعوب الديمقراطي، يؤيدون التدخلات و العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكوردستاني، و هذا ما يشجع السلطة من تطبيق اجندتها حول هذا الموضوع بصورة مباشرة في اراضي اقليم كوردستان-العراق.

## 4. خطوات الاحزاب المعارضة لاجل الوصول الى السلطة في ظل تغير النظام السياسي في تركيا

منذ عام 2002 لم تستطيع الاحزاب المعارضة من الوصول الى السلطة برغم محاولاتهم لضعاف الحزب الحاكم و تضيق الخناق عليه. بل تعرض احزاب المعارضة الى هزائم عديدة في الانتخابات المحلية و البرلمانية. نعتقد ان من اهم اسباب فشل الاحزاب المعارضة في الوصول الى السلطة هو عدم وجود حزب معارض بديل لحزب السلطة او بالاحرى حزب العدالة و التنمية. بالاضافة الى العرف التقليدي الموجود في تركيا و التي لا تسمح للاحزاب المعارضة من الوصول الى سدة الحكم و ان اغلب التغييرات الجذرية في تركيا تم بقيادة و مداخلة المؤسسة العسكرية. الانقلابات العسكرية المباشرة و تدخل المؤسسة العسكرية عبر اصدار بيانات و الضغط على الاحزاب السياسية لاجل تغيير مساره، كان من ابرز سمات الحياة السياسية التركية. فمثلا في 28 شباط تدخلت المؤسسة العسكرية بامور ادارة البلاد و اجبر حزب طريق الرفاه (RefahYolu Partisi) بقيادة نجم الدين اربكان الذي كان رئيسا للوزراء انذاك، الى تقديم استقالته، وسمي هذه الخطوة في تركيا من قبل الاتراك بانقلاب ما بعد الحداثة ( Post Modern Darbe). و في 27 نيسان من عام 2007 نشر المؤسسة العسكرية مذكرة الكترونية من خلال موقعها الرسمي في الانترنت<sup>11</sup>، يشير الى الخروقات التي جرت من قبل الحزب الحاكم و تجاوزه على مبادئ العلمانية و مبادئ مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك، لكن هذه المرة لم تستطع المؤسسة العسكرية من اسقاط الحكومة و تغير الحزب الحاكم (Sahadetyan,2015,113). برغم ذلك نرى ان المؤسسة العسكرية بسبب ضعف المعارضة تدخلت من خلال نشر مذكرة الكترونية في موقعها الرسمي. برغم كل خطوات الحزب الحاكم لسيطرتة و نفوذه في البلاد و كسب الراي العام لصالحه الا ان الاحزاب المعارضة بقيادة حزب الشعب الجمهوري حاول باتخاذ بعض الخطوات المهمة لاجل كسب الناخب في تركيا، مستغلا بعض الاحداث المهمة و تحويله الى اداة سياسية بهدف تكوين الراي العام ضد الحزب الحاكم ومن ابرز الخطوات التي قام بها اطراف المعارضة و خصوصا حزب الشعب الجمهوري يمكن ادراجه بالشكل التالي:

### 1.4.1 احداث غيزي بارك (Gezi Parkı Olayları):

بدأت احداث غيزي بارك في عام 2013 احتاجا على تحويل متنزه غيزي الشهير الى مركز تجاري في منطقة تقسيم في مدينة اسطنبول، في البداية كانت الاحتجاجات ضد تحويل متنزه الى مركز تجاري و لكن بعد مرور الوقت أستغل هذه الاحداث من قبل كبير الاحزاب المعارضة لاغراض سياسية و بهدف احراج

<sup>11</sup> مذكرة 27 نيسان 2007 الالكترونية نُشر في الموقع الرسمي للمؤسسة العسكرية، يُفسر من انها جاءت نتيجة محاولات حزب العدالة و التنمية اختيار عبدالله غول كرئيس للجمهورية بحيث كانت تلك الفترة تمر بتشنجات كثيرة بيت المعارضة و حزب العدالة حول موضوع اختيار رئيس جمهورية. جاءت هذه المذكرة داعمة للقوى المعارضة و يبدو انها كانت محاولة من قبل المؤسسة العسكرية للتدخل في الشؤون السياسية و لكن في النتيجة لم يستسلم حزب العدالة و التنمية للضغوط و استطاع بعد جدال طويل من اختيار عبدالله غول رئيسا للجمهورية و بهذا دخل القصر الجمهوري امرأة محببة و ذلك لاول مرة في تاريخ الجمهورية التركية.

حزب العدالة و التنمية، بعدها و بدعم من حزب الشعب الجمهوري اجتاحت الاحتجاجات مدن اخرى مثل انقرة و ازمير. برغم ان الاحداث في النهاية تمت السيطرة عليه الا انه كانت لتلك الاحداث اثار سلبية واسعة على الحياة السياسية و الاستقرار الامني و الاقتصادي و السياسي في تركيا. هذه الاحداث تعتبر الاولى من نوعها و التي ظهرت بشكل واسع و احتجاجات ضد سياسات الحكومة و الحزب الحاكم، و من اهم نتائج هذه الاحداث انه كسر حاجز الخوف و اسس لمبدأ التظاهرات ضد حكومة حزب العدالة و التنمية، التي كانت حتى تلك اللحظة تتباهى من انها حكومة لبت اغلب متطلبات الشعب و انقذت تركيا من الازمات الاقتصادية و اسست لتركيا قوية له ثقلها في المحافل الدولية. وبهذا حاول اطراف المعارضة بقيادة حزب الشعب الجمهوري من استغلال هذه الاحداث كورقة ضغط على الحزب الحاكم. بحيث يعتبر هذه الاحداث وسيلة ضغط مؤثرة على المستويين الداخلي و الخارجي لايصال رسالة و اذعة الى الداخل و الخارج مفادها ان هنالك معارضة تستطيع الاعتراض على اخطاء الحكومة المتمثلة بحزب العدالة و التنمية.

#### 2.4. المسيرة من اجل العدالة:

حملة المسيرة من اجل العدالة بدأ من قبل كمال كليجدار اوغلو و التي كانت عبارة عن قيام كمال كليجدار اوغلو بالمشي من انقرة الى اسطنبول وذلك احتجاجا على خطوات حكومة حزب العدالة و التنمية في موضوع القضاء و استخدامه للمؤسسة العدلية للضغط على المعارضين. اذ أعتقل النائب عن حزب الشعب الجمهوري انيس باربار اوغلو (Enis Berberoğlu) بتهمة تسريبه صور و معلومات حول ايقاف و تفتيش شحنات الحمل التابعة للاستخبارات التركية في شهر كانون الثاني من عام 2014، الى رئيس تحرير جريدة الجمهورية السابق جان دوندار (Can Dündar) المقرب من حزب الشعب الجمهوري و من ثم تم الحكم على باربار اوغلو بالسجن لمدة 25 سنة (Başlar, 2018, 157). كليجدار اوغلو بعد هذا القرار اعلن من انه سوف يقوم بالتوجه من انقرة الى اسطنبول و خصوصا المنطقة التي سجن فيها باربار اوغلو و فعلا قام بتنظيم مسيرة من انقرة الى اسطنبول و سماه "المسيرة من اجل العدالة" و حمل لافتة مكتوبة عليها " العدالة" بالاشارة الى احلال مبدا العدالة و ذلك اعتراضا على التدخل في شؤون القضاء من قبل الحزب الحاكم، بالاضافة الى ذلك فان الاحزاب المعارضة و على راسهم حزب الشعب الجمهوري قد اعلنوا ان الحزب الحاكم قد تجاوز كثيرا حدوده القانوني بحجة مكافحة و محاربة المشاركين في محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في 15 تموز من عام 2016 و ان اعلان حالة الطوارئ و اصدار القرارات بقوة القانون في ظل حالة الطوارئ المعلنة في عموم البلاد انذاك، قد استغل من قبل الحزب الحاكم لتصفية خصومه السياسية. على ضوء هذه التطورات ابدأ الاحزاب السياسية تخوفهم من هذا الامر و اتهموا الحزب الحاكم باستغلال الظروف المواتية مع محاولة الانقلاب لصالحه الخاص. و كورقة ضغط سلمية قرر كليجدار اوغلو اتخاذ مثل هذه الخطوة لكسب الراي العام التركي و التأثير على الناخب في تركيا بهدف اضعاف خصمه الحزب الحاكم بطرق سلمية من دون اللجوء الى استخدام العنف. و فعلا استطاع كليجدار اوغلو عبر هذه الحملة من تسليط الضوء على موضوع استخدام القضاء من قبل

السلطة الحاكمة و اشغل الشارع التركي بهذا الموضوع و استطاع ان يُظهر مخاطر هذه التدخلات في شؤون القضاء و اثارها السلبية المحتملة على مستقبل تركيا.

### 3.4. تجمع جماهيري من اجل العدالة في منطقة مالتبا عام 2017:

بعد وصول كمال كليجدار اوغلو الى مدينة اسطنبول قادما من مدينة انقره نهاية مسيرة العدالة، قام حزبه بتنظيم تجمع جماهيري واسع في منطقة مالتبا – اسطنبول، سُمى التجمع الجماهيري ب(تجمع العدالة الجماهيري) و الذي شارك فيه مئات الالف من انصار الحزب و كان شعار التجمع عبارة عن (الحق، الحقوق و العدالة). القى كمال كليجدار اوغلو في التجمع كلمة مطولة استغرق قراية ساعة واحدة ، حيث اشار في تلك الكلمة الى اسباب قيامه بالمسيرة و من ابرز مطالب كليجدار اوغلو يتكون من: تلك الفترة، اعادة تركيا الى حالتها الطبيعية، عدم اقحام الامور العدلية و الدينية و الامنية بالامور السياسية للبلاد، اخلاء السجون التركية من الصحفيين الذين اعتقلتهم السلطات التركية بتهم مختلفة، انتهاء محاولات الحزب الحاكم لتأسيس بيئة دكتاتورية لفرض سيطرتها و تصفية الاراء المختلفة و المخالفة لها، انتقد تاسيس نظام سياسي قائم على سلطة الشخص الواحد داعيا الى العمل لاقامة دولة مبنية على الاسس الديمقراطية، وصف حالة الطوارئ التي فُرضت عام 2016 بانها انقلاب مدني. و هكذا حاول رئيس اكبر الاحزاب المعارضة عبر هذا التجمع تكوين رأي عام ضد الحزب الحاكم و بصورة نسبية نستطيع انه نجح في هذه المهمة.

### 4.4. انشاء تحالفات انتخابية بين احزاب المعارضة:

حزب العدالة و التنمية عندما حاز على اغلبيية ساحقة من الاصوات في انتخابات عام 2002 و الذي استطاع من خلاله تشكيل الحكومة لوحده من دون اللجوء الى التحالفات، تمكن من المحافظة على هذه الحالة لدورات انتخابية عديدة، الى ان تعرض الى نكسة غير متوقعة في انتخابات حزيران لعام 2015 بحيث لم تستطع الحصول على النسبة المطلوبة لتشكيل الحكومة من دون تحالفات، ولكن لم يستسلم حزب العدالة و التنمية لتلك الاوضاع و لم يذهب الى تشكيل حكومة ائتلاف بل قرر اجراء انتخابات اخرى بسبب عدم قدرة البرلمان المنتخب من تشكيل الحكومة. في هذه الاثناء حاول الاحزاب المعارضة الى زيادة الضغط على الحزب الحاكم من خلال توحيد صفوفهم و تشكيل تحالفات بين الاحزاب المعارضة للوصول الى نسب تتفوق على حزب العدالة و التنمية. ولكن فكرة تشكيل التحالفات بين اطراف المعارضة ولد قبل انتخابات رئاسة الجمهورية في عام 2014. اذ اتفق كل من حزب الشعب الجمهوري مع حزب الحركة القومية بترشيح مرشح مشترك و متفق عليه من قبل الطرفين لخوض سباق الانتخابات الرئاسية. حيث عُين الامين العام السابق لمنظمة التعاون الاسلامي اكمل الدين احسان اوغلو كمرشح مشترك من قبل هذين الحزبين لمنافسة مرشح حزب العدالة و التنمية رجب طيب اردوغان. برغم فوز مرشح حزب العدالة و التنمية بهذه الانتخابات الا ان المرشح المشترك اكمل الدين احسان اوغلو تمكن من الحصول على نسبة (38.44%) من مجموع الاصوات، و اذا ما جمعناه مع نسبة الاصوات الذي حصل عليه مرشح حزب



الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرناش فتصل النسبة تقريبا الى حوالي (48.2%) (YSK,2014) من مجموع الاصوات، و هذه كانت اشارة واضحة حول تشجيع الاحزاب المعارضة الى تكوين تحالفات و ائتلافات انتخابية من اجل الضغط على حزب العدالة و التنمية.

بعد الانتخابات الرئاسية في تركيا عام 2014، جرت الانتخابات العامة في شهر حزيران من عام 2015، حيث تعرض حزب العدالة و التنمية في هذه الانتخابات الى خسارة كبيرة، لانه منذ عام 2002 ولاول مرة لم يستطع الحصول على الاغلبية التي تساعده على تشكيل الحكومة لوحده من دون تشكيل الائتلافات و التحالفات، لانه فاز بـ(259) مقعدا (YSK,2015) من مجموع (550) مقعد و لكي يتاح له بتشكيل الحكومة كان حزب العدالة و التنمية بحاجة الى (276) مقعدا. وفي نهاية الامر لم يستطع اي من الاطراف من تشكيل الحكومة و تم الاتفاق الى اجراء انتخابات مبكرة لان البرلمان المنتخب عجز عن تشكيل الحكومة بالاضافة الى عدم وجود نية حقيقية لحزب العدالة و التنمية لتشكيل حكومة ائتلافية مكونة من حزبين او اكثر. لذا حاول الى عرقلة الجهود لتشكيل حكومة ائتلافية. بالاضافة الى ذلك الاحزاب المعارضة ايضا لم تحاول بجدية لتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب العدالة و التنمية.

الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2018 كانت بمثابة نقطة تحول مهمة في الحياة السياسية التركية، اذ امتازت هذه الانتخابات بنقطتين مهمتين الاولى الذهاب الى تشكيل تحالفات انتخابية و الذي نُظِم بالقانون عبر اجراء تعديلات و تغييرات في عدة قوانين في عام 2018 قبل موعد الانتخابات بهدف تنظيم تشكيل تحالفات قبل الانتخابات و الثانية ظهور استراتيجية التصويت المنظم و المخطط نتيجة هذه التحالفات و الاتفاقيات (Miş;Duran,2019,367). سبب اجراء مثل هذه التعديلات يعود بالاساس الى تغير النظام السياسي في تركيا، اذ بعد الاستفتاء على موضوع اجراء تعديلات على الدستور في 16 نيسان من عام 2017 بحيث شمل التعديلات الانتقال من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي، لان حسب طبيعة هذا النظام يحتاج في بعض الاحيان الى تشكيل تحالفات بين الاحزاب السياسية. بالاضافة الى ان قيادي حزب العدالة و التنمية قد ادركوا انهم سوف لن يستطيعوا الحصول على الاصوات الكافية في البرلمان التركي لدعم النظام الرئاسي في البلاد. و على ضوء هذه المتغيرات تشكل تحالفان مهمان الاولى بقيادة حزب العدالة و التنمية و الثانية بقيادة كبير الاحزاب المعارضة حزب الشعب الجمهوري.

وفي النهاية ادى تغير النظام السياسي في البلاد الى تغير طبيعة المنافسة بين الاطراف السياسية مشكلا بيئة مختلفة عن البيئة السياسية السابقة. لان اذ ما لاحظنا طبيعة و مميزات النظام السياسي التركي بصورة عامة قبل الانتقال الى النظام الرئاسي، فاننا سوف نلاحظ وجود توجهين اساسيين في الحياة السياسية، الاولى متمثلة بالاحزاب اليمينية و الاخرى تمثلها الاحزاب اليسارية<sup>12</sup>، بالاضافة الى ذلك فان نسبة

<sup>12</sup> يُشكل الاطراف السياسية ذات التوجهات اليمينية و اليسارية ابرز مميزات الحياة السياسية في تركيا بحيث اصبح جزء اساسي من الثقافة السياسية التركية. مع التحول الى نظام التعددية الحزبية في تركيا برز هذه التوجهات بشكل احزاب سياسية و وصل ذروته قبل عام 1980، برغم ان هذه المنافسة لم يبق كما كانت سابقا الا انه في يومنا الحالي يوجد احزاب ذات توجهات يمينية و اخرى يسارية. حاليا يمثل حزب الشعب الديمقراطي اكبر الاحزاب ذات توجهات يسارية، و يليه حزب الشعوب الديمقراطي الذي يعتبر من الاحزاب اليسارية التوجه. مقابل هذا يمثل حاليا حزب العدالة و التنمية اكبر الاحزاب اليمينية و يأتي بعده حزب الحركة القومية و حزب الجيد...والخ. بطبيعة الحال و لكون الاحزاب السياسية في مجتمع ما يتأثر

الاصوات التي تحصل عليه الاطراف او الاحزاب اليمينية عادة تتراوح بين (65%-70%)، اما نسبة اصوات الاحزاب او الاطراف اليسارية فتتراوح بين (30% - 35%). واذا ما أخذ هذا الامر بنظر الاعتبار فان الاحزاب اليسارية مهما حاولوا فانهم سوف لن يحصلوا على نصف الاصوات الصحيحة و لذلك فقد اضطر الاحزاب المعارضة وخصوصا الاحزاب اليسارية الى اللجوء الى تشكيل تحالفات الانتخابات وفق القوانين المعدلة لهذا الغرض، بالاضافة الى ذلك ظهر حالة جديدة من التحالفات و التي اتسمت بالدرجة الاولى بالبراغماتية بعيدا عن الايديولوجية التي كانت سائدة قبل تغيير النظام السياسي في تركيا.

ضمن هذا السياق فالتحالف الاول تشكل بين كل من حزب العدالة و التنمية و حزب الحركة القومية، ومن ثم انظم اليه حزب الاتحاد الكبير (Büyük Birlik Partisi-BBP) قبل خوض انتخابات تموز لعام 2018 و سُمى التحالف بتحالف الجمهور (Cumhur İttifakı) بحيث شكّل هذا التحالف لاجل الانتخابات الرئاسية و الانتخابات البرلمانية، من جهة اخرى قامت الاحزاب السياسية المعارضة بتشكيل تحالف اخر بين كل من حزب الشعب الجمهوري، حزب الجيد ، حزب السعادة و الحزب الديمقراطي، تحالفا سموه بتحالف الامة (Millet İttifakı) (Gündoğmuş,2021,36). تحالف الامة يحتوي على الاحزاب اليسارية و الاحزاب اليمينية معا و شكّل من دون التركيز على التوجهات الايديولوجية للاحزاب المكونة للتحالف و يعتبر هذه النقطة بحد ذاته نقطة تحول مهمة لتجاوز الصراعات اليسارية و اليمينية التي كانت سائدة قبل تغيير النظام السياسي في تركيا معلنا ان الهدف من تشكيل هذا التحالف هو برغم تبنيهم آراء مختلفة الا انهم يهدفون الى ايصال جميع القوى و الآراء السياسية الى البرلمان و يؤسسوا لتمثيل عادل في البرلمان.

ضمن سياق هذه التطورات فقد جرى الانتخابات الرئاسية و الانتخابات المحلية في 24 حزيران عام 2018 بحيث تم الاعداد للانتخابات البرلمانية عبر تحالفات انتخابية، استطاع تحالف الامة ان يحصل على نسبة (33.9%) مقابل (53.7%) لتحالف الجمهور بقيادة حزب العدالة و التنمية (YSK,2018). يعتبر هذه الانتخابات الاولى التي شارك به الاحزاب عبر تشكيل التحالفات الانتخابية، نتيجة الانتخابات البرلمانية يشير الى ان التحالف الذي شكله الاحزاب المعارضة استطاعت زيادة نسبة الاصوات التي حصلت عليها و هذا ماشجعهم للتوجه اكثر الى تشكيل و تعزيز مثل هذه التحالفات لتجاوز نسبة اصوات حزب العدالة و التنمية و التحالف الذي شكّل بقيادته.

بعد هذه الانتخابات جرت الانتخابات المحلية في 31 اذار عام 2019 و كان هذه الانتخابات مهمة جدا للاحزاب المعارضة و تحالف الامة المعارض. لان الانتخابات المحلية تعتبر بمثابة تهيئة و اعطاء فكرة شاملة حول الانتخابات العامة وان رئاسة البلديات وخصوصا للمدن الكبيرة يعتبر بمثابة التهيؤ للوصول الى السلطة. فمثلا رئيس الجمهوري التركي اردوغان استطاع من خلال رئاسته لبلدية مدينة اسطنبول ان يصل الى الناخب بشكل مباشر. لذا يهتم الاحزاب السياسية من الحصول على رئاسة بلديات المدن الكبيرة

بالبيئة التي يتواجد فيه، فقد انقسم الناخب التركي بين هاتين التوجهين بصورة عامة و جزرية و اصبح لكلا التوجهين قاعدة جماهيرية لا باس بها، لكن مع ذلك فان نسبة انصار الاحزاب السياسية ذات التوجه اليميني اكثر.

في تركيا. وفعلا استطاع تحالف الامة المعارض من الحصول على رئاسة المدن الكبيرة و الاستراتيجية في تركيا في الانتخابات المحلية التي جرت في عام 2019، منها انقره، اسطنبول، انتاليا، بولو، بيلاجيك، ارداهان و ارتفين. بحيث كانت هذه النتيجة بمثابة انتصار كاسح للمعارضة و حزب الشعب الجمهوري و هزيمة قاسية لحزب العدالة و التنمية، اذ ان هذا الحزب و لأول مرة بعد 2002 تخسر هذه المدن الكبرى خاصة مدينتي اسطنبول و انقره. اذ يعتبر هذه الخسارة اشارة واضحة من قبل الناخب في تركيا على ان عهد سلطة الحزب الحاكم على وشك الانتهاء و بدء مرحلة جديدة عبارة عن مرحلة التحالفات الانتخابية.

جدول (1): اهم الاحزاب السياسية الحالية في تركيا

ت	اسم الحزب	رئيس الحزب	التوجه السياسي	الفكر الذي يتبناه	موقفه الحالي	التاسيس	عضويته في التحالفات
1	حزب العدالة و التنمية Adalet ve Kalkınma Partisi (AK Parti)	رجب طيب اردوغان	يميني	محافظ	حزب السلطة	14/08/2001	تحالف الجمهور
2	حزب الشعب الجمهوري Cumhuriyet Halk Partisi (CHP)	كمال كليجدار اوغلو	يسار ووسط	ديمقراطية / اجتماعية / كماليزم	كبير الاحزاب المعارضة	09/09/1992	تحالف الامة
3	حزب الشعوب الديمقراطي Halkların Demokratik Partisi (HDP)	مدحت سنجار و برفين بولدان	يسار	الديمقراطية الراديكالية و الديمقراطية الاجتماعية	حزب معارض	15/10/2012	اتفاقية الحرية و العمل / مؤتمر الشعوب الديمقراطي
4	حزب الحركة القومية Milliyetçi Hareket Partisi (MHP)	دولة بخجلي	قومي متطرف	قومي تركي	حزب السلطة	07/07/1983	تحالف الجمهور
5	حزب الجيد İYİ Parti	مرال اكنشار	يمين ووسط	قومي تركي و المحافظة الوطنية	حزب معارض	25/10/2017	تحالف الامة
6	حزب المستقبل Gelecek Parti	احمد داود اوغلو	يمين ووسط	ديمقراطي ليبرالي محافظ	حزب معارض	12/12/2019	-
7	حزب الديمقراطية و التقدم Demokrasi ve Açılım Partisi (DEVA Partisi)	على باباجان	يمين ووسط	ديمقراطي ليبرالي	حزب معارض	09/03/2020	-
8	الحزب الديمقراطي Demokrat Parti (DP)	غولتكين اويصال	يمين ووسط	ليبرالي محافظ	حزب معارض	23/06/1983	-
9	حزب النصر Zafer Partisi	اوميد اوزداغ	قومي يميني متطرف	مناهضة الهجرة	حزب معارض	26/08/2021	-

#### 5.4. استعدادات المعارضة السياسية لخوض الانتخابات الرئاسية و البرلمانية القادمة عام (2023):

بعد نجاح الاحزاب المعارضة للسيطرة على رئاسات المدن الكبيرة مثل اسطنبول وانقرة ومدن اخرى مهمة في الانتخابات المحلية لعام 2019، نشأ تصور وفكرة عامة حول الخوض في تشكيل تحالفات انتخابية قوية و منظمة لاجل خوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة والتي من المقرر ان تجرى في عام 2023. بعد عام 2018 جرى بعض التغييرات على الخارطة السياسية في تركيا، بحيث تم تاسيس احزاب سياسية معارضة جديدة و التي من المتوقع ان تؤثر تلك الاحزاب السياسية على نسبة الاصوات التي ستحصل عليه حزب العدالة و التنمية و القوى المتحالفة معه، لذا ضمن هذا السياق فهناك محاولات جادة من قبل الاحزاب المعارضة لتشكيل تحالف انتخابي او على الاقل توحيد مواقف المعارضة لكسب الناخب في تركيا، بحيث تم اتفاق ست من الاحزاب المعارضة من القوى اليمينية و اليسارية على توحيد خطابهم السياسي بهدف الضغط على تحالف الجمهور. يتكون هذه الاحزاب من حزب الشعب الجمهوري بقيادة كمال كليدار اوغلو، حزب الجيد بقيادة ميرال اكشنار، حزب المستقبل بقيادة رئيس الوزراء و رئيس حزب العدالة و التنمية السابق احمد داود اوغلو، حزب الديمقراطية و التقدم بقيادة وزير الخارجية التركية الاسبق علي باباجان و حزب السعادة بقيادة تامال كارامولا اوغلو و الحزب الديمقراطي بقيادة غولتاكين اويسال وسمى هذا التقارب بالمعارضة السداسية.

اجتمع رؤساء هذه الاحزاب السياسية المعارضة عدة مرات لاجل اعداد ورقة عمل مشتركة بين هذه الاحزاب السياسية لكي تواجه به تحالف الجمهور. من ابرز القضايا الذي يعمل عليه هذه القوى هو المحاولة لتحديد مرشح مشترك لرئيس الجمهورية للانتخابات الرئاسية المقبلة. برغم هذا التقارب بين الاحزاب المعارضة الستة، الا انه يوجه لهم انتقادات واسعة بسبب كون هذه الاحزاب مختلفة ايدولوجيا. لهذا السبب قام رؤساء هذه الاحزاب بالاجتماع مرات عديدة لمعالجة هذه الاشكالية، اذ انهم في اجتماعهم الاخير توصلوا الى الاتفاق على عشر محاور اساسية كي يعملوا عليه ويوحدوا مواقفهم في هذه المحاور لمواجهة منافسهم الذي يتكون من تحالف الجمهور. هذه المبادئ و المحاور العشر هي بالشكل التالي<sup>13</sup>: اقرار نظام برلماني معزز على اساس مبدأ الفصل بين السلطات، تطبيق ديمقراطية تعددية و تشاركية و تحررية من شأنها القضاء على جميع أنواع التمييز، ضمان حرية الدين و المعتقد، ضمان حرية الفكر و التعبير و الصحافة، ضمان السلم الاجتماعي و المساواة أمام قضاء محايد ومستقل، تطبيق نظام الدولة الاجتماعية و العدالة في الدخل، اعتماد الاقتصاد الموجه نحو الإنتاج و التوظيف، إصلاح الأخلاقيات السياسية، العمل في إطار سياسة خارجية مؤثرة و محترمة، انشاء نظام ليبرالي قائم على روح التسامح.

<sup>13</sup> للاطلاع على الوثيقة المشتركة التي اتفق عليها الاحزاب المعارضة السداسية و الذي نشره كليدار اوغلو على حسابه الرسمي في تويتر و الذي يحتوي على النقاط العشر المتفق عليه من قبل الاحزاب المعارضة الستة، يمكنك زيارة الرابط التالي:

[https://twitter.com/kilicdaroglu/status/1531060464603602949?s=20&t=ij\\_vExFtWKmUs0o3c](https://twitter.com/kilicdaroglu/status/1531060464603602949?s=20&t=ij_vExFtWKmUs0o3c)

cJntQ ، تاريخ الزيارة (2022/7/12).

## 5. الخاتمة:

تركيا منذ اعلان النظام الجمهوري فيها لم تنجح الى الان اتاحة بيئة ديمقراطية سليمة لعمل المعارضة السياسية في نظامها السياسي. هنالك اسباب عديدة لهذا الامر و يأتي عدم وجود ثقافة قبول الطرف الاخر بين افراد المجتمع التركي على رأس تلك الاسباب. عدم ظهور قوى سياسية معارضة في الحياة السياسية التركية ادى الى افساح المجال للتدخلات العسكرية. اذ ان مواقف المؤسسة العسكرية كانت و لعقود، الفيصل في حل الازمات السياسية في تركيا و على اسس غير ديمقراطية، و ان هذه التدخلات العسكرية في الحياة السياسية كان له دور بارز في اضعاف المعارضة السياسية.

وبصورة عامة نستطيع القول ان دور المعارضة التركية لم تكن بالمستوى المطلوب خصوصا بين الاعوام (2002-2013) ، لان صفوفها لم تكن متوحد و لم تتخذ خطواتها بصورة عملية و منطقية، برغم من محاولات احزاب المعارضة و على راسهم حزب الشعب الجمهوري اضعاف الحزب الحاكم الا انها لم تنجح في هدفه هذه، و لكن مع جميع هذه النقاط و النواحي السلبية الا ان وجود المعارضة و ان تكن ضعيفة احسن من عدم وجودها، لانها خلال المراحل المختلفة ولد ضغطا واضحا على السلطة. و بصورة عامة في نهاية دراستنا هذه توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

1. برغم ضعف دور المعارضة السياسية خلال السنوات (2002-2013) في الحياة السياسية التركية، الا ان وجودها بشكل ضعيف احسن من عدمها، لانها و ان كانت ضعيفة، كانت تحاول الضغط على السلطة السياسية و قامت باداء بعض الوظائف التي هي على المعارضة السياسية من ابرزها متابعة الحزب الحاكم في البرلمان، انتقاد الخطوات التي اتخذتها السلطة و التي كانت حسب تصور المعارضة انها مناقضة للنظام السياسي للدولة. و على الصعيد الاعلامي ايضا قامت المعارضة السياسية بدور فعال خلال هذه المرحلة عبر عرض اخطاء و تجاوزات السلطة الحاكمة.

2. توصلنا ايضا الى نتيجة هامة اخرى الا و هي وجود ازمة معارضة سياسية في تركيا. من حسن حظ حزب العدالة و التنمية منذ عام 2002 لم تظهر قوة معارضة منظمة و مؤثرة في الحياة السياسية التركية، اذ ان اكبر حزب معارض عانى مشاكل كثيرة من اهمها مشاكل الحزب الداخلية و الذي وصل ذروتها عام 2010 ، مما ادى الى استقالة رئيس الحزب من منصبه بعد فضيحة الفيديو الذي انتشر في تلك الفترة. بالاضافة الى فشل المعارضة من كسب ثقة الناخب التركي و هذا بسبب عدم امكانية المعارضة من تقديم برنامج عمل يستطيع من خلالها كسب الناخب التركي و يلبي احتياجاته.

من جهة اخرى يوجد هنالك الان العديد من الاحزاب المعارضة و التي تصل عددها الى حوالي اكثر من سبعة احزاب، الا انهم جميعا مختلفون ايدولوجيا و من الصعب جمعهم تحت شعار و مظلة واحدة و توحيد خطابهم لمواجهة الحزب الحاكم و حلفائه. و هذا دليل على انه الى يومنا هذا تواجه المعارضة السياسية ازمة حقيقية و واضحة لم تستطيع تجاوزها لحد الان برغم معالجتهم لبعض الامور الاساسية.

3. لم تتمكن احزاب المعارضة من تحقيق التفوق على حزب العدالة و التنمية لعدم توحيد مواقفها و جهودها منذ عام 2002 بالاضافة الى ذلك يوجد سبب اخر لعدم وصول الاحزاب المعارضة الى السلطة منذ عام 2002 وهو عدم ظهور بديل للحزب الحاكم على المستويين الحزبي و القيادي.

4. الايديولوجيا والتوجه القومي لهما دور بارز و مهم في تحديد الحزب الحاكم في تركيا. و اصوات هذه التوجهات منقسمة بين القوى السياسية التركية، والغالبية العظمى للاصوات في تركيا تذهب الى الاحزاب اليمينية و في اغلب الاحيان استطاع حزب يميني واحد من الاستحواذ على اغلبية هذه الاصوات كما نراه في نموذجي الحزب الديمقراطي و حزب العدالة و التنمية و في حال عدم قدرة اي حزب سياسي يميني من الحصول على اغلبية الاصوات يُلجأ الى تشكيل حكومات ائتلافية. ولكن حسب النظام الرئاسي التركي فان معظم الصلاحيات أنيط الى رئيس الجمهورية. مع هذا اذا لم يستطيع رئيس الجمهورية ضمان اغلبية قوية في البرلمان فانه سيواجه بعض المشاكل الحقيقية. لهذا نرى ان الاحزاب المعارضة كخطوة اولي تريد الحصول على اغلبية برلمانية لاجل الضغط على رئيس الجمهورية.
5. احزاب المعارضة السياسية التركية خطت خطوات عديدة للوصول الى السلطة من اهمها تنظيم تظاهرات جماهيرية واسعة و اعداد شعارات خاصة و هادفة بشكل يجذب المواطن التركي. بالاضافة الى لجوء الاحزاب السياسية المعارضة لتشكيل ائتلافات انتخابية قوية لاجل اضعاف حزب العدالة و مرشحه في الانتخابات الرئاسية و البرلمانية. عدا هذه الامور تهدف الاحزاب المعارضة الى ابراز الازمة الاقتصادية و المالية التي تواجهه تركيا و تحاول المعارضة اظهار ان المسبب الرئيسي لكل هذه الازمات هو الادارة السيئة لامور البلاد من قبل الحزب الحاكم. الى جانب هذا، ازدياد عدد اللاجئين الاجانب و خصوصا السوريين و الافغان و تجاوز اعدادهم اكثر من مليون لاجئ ادى الى ظهور مشاكل اقتصادية و مالية و اجتماعية داخل المجتمع التركي مما ولد فئة تركية معارضة لوجود هؤلاء الاجانب في بلادهم. ضمن هذا السياق استغل احزاب المعارضة هذه الازمة و وعدوا بارسال اللاجئين بشكل منظم الى بلادهم و ذهبوا الى ابعاد من ذلك و ادعوا خططا مفصلة لارجاعهم الى البلد الذي قدموا منه.
6. برغم محاولات الاحزاب المعارضة و الازمات الاقتصادية و المالية التي تواجهه حاليا تركيا، الا ان حزب العدالة و التنمية استطاع حتى الان كسب الرأي العام نتيجة الانجازات التي حققها منذ عام 2002.

## المصادر:

### 1. الكتب

#### أ. الكتب العربية:

1) سليمان، عصام، (1989)، مدخل الى علم السياسة، دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت.

#### ب. الكتب الاجنبية:

1) Arslan, Durmuş Ali; Karadağ, Mustafa. (2020). Geçmişten Günümüze Milliyetçi Hareket Partisi ve MHP Milletvekilleri, Mer-Ak Mersin Akademik Yayınları, Mersin.

2) Ateş, Nevin Yurtsever. (1994). Türkiye Cumhuriyetinin Kuruluşu ve Terakkiperver Cumhuriyet Fıkrası, Sarmal Yayın evi, İstanbul.

3) Davutoğlu, Ahmet. (2014). Stratejik Derinlik: Türkiye'nin Uluslararası Konumu, Küre Yayınları, 50. Baskı, İstanbul.

- 4) İrfan Nezirođlu; Tuncer Yılmaz. (2015). Koalisyon Hükümetleri, Koalisyon Protokolleri, Hükümet Programları ve Genel Görüşmeleri, Türkiye Büyük Millet Meclisi, Cilt 1 , TBMM Basımevi, Ankara.
- 5) MHP- Yazılı Açıklamalar 2016-2021: 2021 MHP Genel başkanlığı, Cilt 1, Ankara.
- 6) Övür, Mahmut. (2011). 12 Eylül'den 12 Haziran'a Siyasi Partiler Cumhuriyet Halk Partisi (CHP), Siyaset, Ekonomi ve Toplum Arştırmaları Vakfı (SETA), Ankara.
- 7) Yalçın, E.Semih. (2017). Fetö ve Devlet Bahçeli Gerçeđi, 2. Baskı, Berikan Yayınevi, Ankara.

## 2.المجلات العلمية

- 1) AKBAL, İsmail; AKINCI, Mehmet. (2013). Türkiye'de Siyasal İktidar-Muhalefet İlişkilerinde Muhalefete Tahammülsüzlüğün Aynası: Basın ve Tasfiyeler, Uluslararası Yönetim İktisat ve İşletme Dergisi, 9(18), 31-50.
- 2) Akkır, Ramazan. (2015). Baykal Dönemi Cumhuriyet Halk Partisi'nin Din Politikasının Parametreleri, PESA Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi, 1 (2), 76-87.
- 3) ALTUN, Atilla; MAZMAN, İbrahim. (2020). Osmanlı İmparatorluğundan Türkiye Cumhuriyetine İktidarların Meşruiyet Kaynakları, Kırıkkale Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi (KÜSBD), 10( 2), 465-482.
- 4) Aslan, Selçuk; Uysal, Yusuf. (2019). Cumhuriyet Halk Partisi Özelinde Filistin Sorunu, Uluslararası Yönetim Akademisi Dergisi, 2 (2), 374-385.
- 5) Aygen, Murat; Haluk, Yaman: 2020. Kürt Siyasal Hareketine HDP Üzerinden bir Bakış, Uluslararası Sosyal ve Beşeri Bilimler Araştırma Dergisi, 7(49), 126-139.
- 6) Başlar, Gülşah. (2018). "Kullanıcı Üretim" Kolektif Hafıza: Adalet Yürüyüşü Örneđi, Galatasaray İletişim Dergisi, Sayı 28, 143-175.
- 7) Bölükbaşı, Yusuf Ziya. (2021). Türk Dış Politikasında Süreklilik ve Deđişim: Kemalizm ve CHP, Akademik Hassasiyetler, 9 (15), 83-110.
- 8) Çakmak, Fevzi. (2015). Halkevlerinin Kapatılması ve Cumhuriyet Halk Partisi Mallarına El Konulması, International Journal of History, 7 (3), 1-21.
- 9) Çokoğullar, Emel. (2021). 2002-2012 Dönemi'nde Türkiye'de Siyasal Alan, Din ve Özgürlük, Uluslararası Politik Araştırmalar Dergisi, 7(2), 17-33.
- 10) Dođanay, Taylan. (2014). Can Adalet ve Kalkınma Partisi'nin Muktedir İktidarı ve Sistem Meşrulaştırması, KMÜ Sosyal ve Ekonomik Araştırmalar Dergisi, 16 (27), 65-72.
- 11) Gündoğmuş, Bekir. (2021). M. Duverger'in Parti İttifakları Teorisi Işığında Türkiye'de Cumhuriyet ve Millet İttifakına Yönelik Bir Deđerlendirme, Dicle Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi (DÜSBED), 13 (27), 2021, 28-41.
- 12) Miş, Nebi; Duran, Hazal. (2019). İttifaktan Blok Siyasetine 31 Mart Yerel Seçimleri, Adam Akademisi, 9/2, 263-393.
- 13) Miş, Nebi: 2018. Yeni Siyasal Sistemin ilk Seçimleri ve Sonuçlarının Krşlaştırılmalı Analizi, Muhafazakar Düşünce, 15 (54), (323-255).



- 14) Öz,Ersan; Erasa,İrem.(2013). Avrupa Birliği'ne Alternatif Şangay İşbirliği Örgütü ve Türkiye İlişkisi, Gümrük&Ticaret Dergi, 2013, Sayı (1),35-48.
- 15) ÖZGÜR, Ömer Faruk; Anık, Cengiz. (2019). 2017 Anayasa Değişikliği Referandumunda AK Parti ve CHP'nin Propaganda Materyallerinin Söylem Çözümlemesi ile İncelenmesi, Türkiye İletişim Araştırmaları Dergisi, Sayı 34, 221-246.
- 16) Şen,Ayşe Fulye; Altın,Şule Yenigün. (2019). Sosyal Demokrasiden Yeni Sağa CHP'nin Söylemsel Dönüşümü: Bir Siyasal Söylem Çözümlemesi Denemesi, İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi, 21/3,434-461.
- 17) Şimşek,Gülsüm. (2018). Türk Basınında Liderlerin 16 Mayıs 2017 Referandum Haberlerinin Çerçevenemsi,Gümüşhane Üniversitesi İletişim Fakültesi Elektronik Dergisi (e-GIFDER), 6 (1), Mart 2018, 356-380.
- 18) Yılmaz,Didem Diker.(2021). 11. Umhurbaşkanı Abdullah Gül'ün Seçim Sürecinde Yaşanan Gelişmeler, Ekonomi İşletme Siyaset ve Uluslararası İlişkiler Dergisi (JEBPIR), 7(2),244-259.

### 3. الاطاريح و الرسائل العلمية

- 1) Sahadetyan, Ece Güneş.(2015). Bir Muhalefet Dili Olarak Gezi Parkı Protestolarının Söylemi, (Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi), Marmara Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul.

### 4. الوثائق و التقارير و المصادر الالكترونية

- 1) تصريح القيادي في حزب الحركة القومية (يوسف حالاج اوغلو) حول المسألة الكردية في تركيا، اللقاء بالغة التركية متاح على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=PFXIVLaUoTE> ، تاريخ الزيارة 2022/5/27.
- 2) تصريح دنيز بابيالك حول هذا الموضوع لجريدة "Hürriyet" التركية بتاريخ 6 تشرين الثاني 2002 بعنوان (لنكن حذرين لكي لا نكسر المزهريّة) المقصود هنا من هذه العبارة انه على حزب العدالة والتنمية ان يكن لا يتجاوز على اسس التي بُني عليه الدولة التركية، للاطلاع على التصريح باللغة التركية يمكن زيارة الرابط التالي: <https://www.hurriyet.com.tr/gundem/aman-vazoyu-kirmayalim-107884> ، تاريخ الزيارة 2022/6/25.
- 3) تصريح دنيز بابيالك حول هذا الموضوع لجريدة "Milliyet" التركية بتاريخ 1 تموز 2008 بعنوان (ارغانكون هو دعوى شخصي لرئيس الوزراء)، للاطلاع على التصريح باللغة التركية يمكن زيارة الرابط التالي: <https://www.milliyet.com.tr/siyaset/baykal-ergenekon-basbakanin-kisisel-davasi-888692> ، تاريخ الزيارة 2022/6/25.
- 4) تصريح كليجاراوغلو اثناء اجتماعه بمجموعة حزبه في البرلمان التركي بتاريخ 4 كانون الاول 2012، التصريح باللغة التركية متاح على الموقع الرسمي للبرلمان التركي: [https://meclishaber.tbmm.gov.tr/develop/owa/haber\\_portal.aciklama?p1=123535](https://meclishaber.tbmm.gov.tr/develop/owa/haber_portal.aciklama?p1=123535) ، تاريخ الزيارة 2022/4/23.
- 5) تصريح كمال كليجاراوغلو بعنوان (تقييم كليجاراوغلو لارغانكون) في 20 اذار عام 2013، الخبر متاح باللغة التركية على الرابط التالي: <https://www.sozcu.com.tr/2013/gundem/kilicdaroglundan-ergenekon-degerlendirmesi-252329> ، تاريخ الزيارة 2022/5/25.



<https://www.ysk.gov.tr/doc/dosyalar/docs/2002MilletvekiliSecimi/turkiye/cevremillet>

[vekilisayisi.pdf](#) ، تاريخ الزيارة: 2022/6/14.

(17) النتائج الرسمية للانتخابات التي جرت في 7 حزيران من عام 2015، متاح على الموقع الرسمي للهيئة العليا للانتخابات في الرابط التالي:

<https://www.ysk.gov.tr/doc/dosyalar/docs/Milletvekili7Haziran2015/KesinSecimSonu>

[clari/ResmiGazete/E.pdf](#) ، تاريخ الزيارة: 2022/6/2.

(18) النتيجة الرسمية لاستفتاء عام 2017 متاح على الرابط الرسمي للهيئة العليا للانتخابات التركي و هو متاح على الرابط التالي:

<https://www.ysk.gov.tr/doc/dosyalar/docs/2017Referandum/2017HO->

[Ornek134.pdf](#) ، تاريخ الزيارة (2022/5/18).

(19) نشر حزب الحركة القومية في عام 2010 قبل اجراء الاستفتاء على تعديلات الدستور كُننيا بعنوان (لماذا يجب ان نصوت بـ"لا" في الاستفتاء)، حيث بين فيه اسباب رفض الحزب للاستفتاء. النسخة الالكترونية لكتيب (لماذا يجب ان نصوت بـ"لا" في الاستفتاء) باللغة التركية متاح على الموقع الرسمي للحزب على الرابط التالي: [https://www.mhp.org.tr/usr\\_img/mhp2007/kitaplar/NedenHayir.pdf](https://www.mhp.org.tr/usr_img/mhp2007/kitaplar/NedenHayir.pdf) ، تاريخ الزيارة (2022/4/28).

(20) الوثيقة المشتركة التي اتفق عليها الاحزاب المعارضة السُداسية، الذي نشره كليدار اوغلو على حسابه الرسمي في متاح باللغة التركية على الرابط التالي:

[https://twitter.com/kilicdarogluk/status/1531060464603602949?s=20&t=ij\\_yExFtWK](https://twitter.com/kilicdarogluk/status/1531060464603602949?s=20&t=ij_yExFtWK)

[mUs0o3ccJntQ](#) ، تاريخ الزيارة (2022/7/12).

21) 16 Nisan Anayasa Değişikliği Halk Oylaması (Referandum) Sürecinde HDP'ye ve "Hayır" Çalışması Yönetenlere Yönelik Baskılar, HDP Genel Merkezi raporu, 20 Nisan 2017.

22) Altunoğlu, Mustafa. (2014). Geçmişin Yüküyle Yenilik Arayışı: (CHP'de Lider, Tavan, Taban Analizi), Turkuvaz Matbaacılık, SETA.

23) Aydın, Ebru; Onurkur, Nezi:2012. 2015 Genel Seçimlerinin Sürprizi HDP, Ankara Strateji Enstitüsü, Rapor No: 2015-3, Ankara

24) Beriş, Hamit. (2014). Emrah 30 Mart'a Doğru Milliyetçi Hareket Partisi, SETA Analiz, Ankara, Şubat 2014, Sayı 84.

25) CHP'nin Türkiye'nin Kürt Sorununa Bakışı, Çözüm Çerçevesi, 22 Soruda 22 Cevap, Ankara; Erişim; <https://chp.org.tr/yayin/chpnin-turkiyenin-kurt-sorununa-bakisi-cozum-cercevesi-22-soru-22-cevap/Open> , 26/6/2022.

26) Tahincioğlu, Gökçer. (2021). 15 Soruda Selahaddin Demirtaş Dosyası: Neden Hala Cezaevinde?, T24 Bağımsız İnternet Gazetesi, 30 Ocak. Erişim; <https://t24.com.tr/haber/15-soruda-selahattin-demirtas-dosyasi-neden-hala-cezaevinde,924266> , 26/4/2022.

27) Tezcan, Bülent. (2017). Anayasa Değişikliği Ne Getiriyor? 30 Soru 30 Cevap, Erişim; [https://issuu.com/endererdemil/docs/chp\\_anayasa\\_30\\_soru](https://issuu.com/endererdemil/docs/chp_anayasa_30_soru) , Erişim Tarihi:

(26/5/2022).

28) Tüysüz, Emre. (2022). 1990 sonrası MHP, CHP ve AKP'nin Avrupa Birliği Politikalarının Karşılıştırılması, TASAM, s.3., Erişim: [https://tasam.org/Files/Icerik/File/1990\\_sonrasi\\_mhp\\_chp\\_ve\\_akpnin\\_avrupa\\_birligi\\_politikalarinin\\_karsilastirmasi\\_14f1aab6-f8c0-40a1-9b11-0f78a4574406.pdf](https://tasam.org/Files/Icerik/File/1990_sonrasi_mhp_chp_ve_akpnin_avrupa_birligi_politikalarinin_karsilastirmasi_14f1aab6-f8c0-40a1-9b11-0f78a4574406.pdf), 25/6/2022.

## رۆلى ئۆپۆزسيۆنى سىياسى له سەردەمى پارتى داد وگەشەپيدانى توركى

### پوخته:

ئۆپۆزسيۆنى سىياسى له توركىا له و كاتهى كه كۆمارى توركىا دامەزراوه رووبەرووى قەيرانىكى راستەقىنە بووه و به هۆى ئەم قەيرانەوه نەيتوانيوه ئامانجەكانى بپيكي وئەركەكانى بەجى بگەينيت، ئەويش به هۆى ئەو ژيىرخانە رۆشنبيري و كولتورييه كه له نيو تاكهكانى كۆمەلگەى توركى چەسپابوو و برىتيه له رەخنەنەگرتن له دەسەلات و حكومەت. دواى گەيشتنى پارتى داد وگەشەپيدان بۆ دەسەلات له سالى 2002، ئۆپۆزسيۆنى سىياسى تاكو ئىستا سەركەوتوو نەبووه له گۆرىنى پارتى داد وگەشەپيدان، هەرچەندە پەناى بۆ چەندىن جۆر ئامرازى گوشار بردوه وهكو ريكخستننى خۆپيشاندانى ئاشتەوايى، رەخنەگرتن له سىياسەتەكانى حكومەت له ريگەى پەرلەمانەوه، هەروەها به كارهيىنانى قەيرانى ئابورى و داربى و لات بۆ بەرژەوهەندى خۆى و ئاراستەكردنى رەخنەى توند بەرانبەر به پەنابەرە سورى و ئەفغان له توركىا. بەلام لهگەل گۆرىنى سىستەمەى سىياسى و لات و جيبەجى كردنى ئەم گۆرانكارىه له سالى 2018 وه، گۆرانكارىهكى گرنگ روويدا له ئاليەت و شپوازى كاركردنى پارتەكانى ئۆپۆزسيۆن، به پيى ئەم ئەم سىستەمه تازەيه لايەنە سىياسىيهكان ناچاركران پەنابەرەنە بەر پيىكهيىنانى هاوپەيمانيەتى هەلبژاردن به مەبەستى گەيشتن به دەسەلات، چونكه پارتە سىياسىيهكان له تواناياندا نيبه به تەنيا ئەو ريژەيه به دەست بهيىن كه سەركەوتنيان بۆ مسۆگەر دەكات له هەلبژاردنەكانى سەرۆكايەتى كۆمار و پەرلەمان. جگە له مە پارتەكانى ئۆپۆزسيۆن توانيان سەركەوتنيكى بەرچاو بەدەست بهيىن له هەلبژاردنەكانى شارەوانى سالى 2019 و كانديدەكانيان توانيان سەرۆكايەتى چەندىن گەوره شارەوانى شارى توركىا به دەست بهيىن وهكو ئىستەنبول و ئەنقەرە. ئەم هەنگاوه هانى لايەنەكانى ئۆپۆزسيۆنى دا كار بۆ يەگگرتنى گوتار و زياد كردنى ريژەى هاريكارىانى نيوانياندا بكەن ولهژيىر رۆشنايى ئەم پيشهاتانە ميژى شەشى له لايەن شەش پارتى ئۆپۆزسيۆن پيىكهيىنرا.

له گه ل سهرجه م نه م رووداو وهه نكاوه گرنگانهى كه له لايهن هيزه كانى نوپوزسيون نراون به لام پيويسته توانا ونه و نامرازانهش كه له زير كوونترولي رهجهب تهيب نهردوغان دايه له بهر چاو بگيريت له هه لباردنه كانى داهاتودا.

## The role of Political Opposition in the Era of Turkish Justice and Development Party

**Muwafaq Adil OMAR**

Department of Political Systems and Public Policy, College of Political Sciences, Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq

[muwafaq.omar@su.edu.krd](mailto:muwafaq.omar@su.edu.krd)

**Keywords:** Political Opposition, Justice & Development Party, Republican People's Party, Opposition Parties, Political System

### Abstract

The political opposition in Turkey, since the founding of the Turkish Republic, has faced a real crisis, as it has not been able to achieve its goals and perform its functions in the required manner, due to the deep-rooted cultural and historical orientation among members of Turkish society, which is a lack of criticism of the authority and the government. Since 2002, with the arrival of the Justice and Development Party to power, the political opposition has not succeeded in changing the ruling party since it came to power until now, despite resorting to taking many pressure means such as organizing peaceful demonstrations, criticizing the government's policies in Parliament, and exploiting the poor economic and financial conditions. And criticizing the presence of Syrian and Afghan refugees in Turkey. But with the change of the country's political system and the start of the new presidential system since 2018, a clear change appeared in the mechanism of action of the opposition parties, according to this new system, the need to form electoral coalitions in order to reach power due to the inability of political parties to obtain percentages that guarantee them Winning



the presidential and parliamentary elections. In addition, the opposition parties were able to achieve an important victory in the local elections that took place in 2019, as the opposition parties' candidates won the presidency of major municipalities such as Istanbul and Ankara. This step encouraged the opposition forces to work to unify their discourse and increase the percentage of coordination among them. In light of these developments, the Six-Party Table was formed by six opposition parties. Despite all these developments and the important steps taken by the opposition parties, the capabilities and means in the hands of the Justice and Development Party and its ally, in addition to the charisma of the personality of Recep Tayyip Erdogan, must be taken into consideration in the upcoming elections.